جامعة 08 ماي 45- قالمة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي: .....

أثر المجموعات المهاجرة على أمن الدول المضيفة
- الدياسبورا الصينية نموذجا -

مذكرة مكملة للحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

إعداد الطالب:

بعراوي بوجمعة

إشراف الأستاذ:

أ. نصر الدين لبال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد أ	جامعة 08 ماي 45 – قالمة–	رئيسا
أ. نصر الدين لبال	أستاذ مساعد أ	جامعة 08 ماي 45 – قالمة–	مشرفا ومقررا
د. آسية بلخير	أستاذ محاضر أ	جامعة 08 ماي 45 – قالمة–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

شكر وعرفان

مصداقا لقوله تعالى" لئن شكرتم لأزيدنكم" نحمد الله تعالى الذي وفقنا وأعاننا وسدد خطانا على إنجاز هذا العمل ولقوله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة وخاصة الأستاذ المشرف **" نصر الدين لوال "** كما نتقدم بالشكر إلى الأسرة الجامعية وجميع الأساتذة اللذين ساهموا في إيصالنا إلى هذه المرحلة.

- بوجمعة -

إهداء

لله الفضل على ما أنعم به علينا وسهل لنا

السبل وارشدنا فله الحمد وله الشكر كله

إلى الوالدة الكريمة حفظها الله وإلى زوجتي

العزيزة وأبنائي الغاليين وإلى جميع إخوتي

وأخواتي ،أصدقائي وأحبابي

بوجمعة

ملخص الدراسة

الملخص

كانت نهاية الحرب الباردة بوادر التحول في بنية النظام الدولي من حيث موازين القوى والفواعل والتهديدات، فمع إنهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دويلات، ونزوح الأفراد هربا من عمليات التطهير العرقي، خلق نوع من التوتر عبر الحدود خوفا من إنتقال تلك العمليات إلى المجتمعات المجاورة والتي بدورها تهدد أمن وإستقرار الدول، كما كانت أحداث 11 سبتمبر 2001، وإنتهاج الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق، وتهديد الجماعات المتطرفة الدول المشاركة في الغزو بنقل الصراع على أراضيها، مما نجم عنه إتخاذ إجراءات أمنية إستثنائية من تكثيف المراقبة عبر الحدود وتشديد الإجراءات على سفر وتنقل الأشخاص، وإبرام الإتفاقيات الدولية حول ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي، ومدى تداعياتها على الأمن الدولي وخاصة أمن المجتمعات المستقبلة التي أصبحت تنظر إلى المهاجرين كتهديد لهوية المجتمع وثقافته، وكتهديد كذلك للأمن الإقتصادي من حيث مناصب الشغل والأعباء المترتبة على تعليم و إيواء ونقل وترحيل المهاجرين غير القانونيين، وإعتبارهم كذلك عناصر إرهابية محتملة، إن هذا الإدعاء بتهديد المهاجرين للمجتمعات المستقبلة يختلف من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر حسب تصورات كلا الطرفين للمهاجرين وطبيعة المهاجرين نفسهم فمثلا تصورات مجتمعات جنوب شرق آسيا للدياسابورا الصينية والعلاقة التي تربطهم بها منذ عقود من الزمن ومدى تأثير الشتات الصيني في المقابل عليها يختلف عنه في الدول الأخرى وهذا راجع لعدة عوامل التاريخية منها وعوامل مرتبطة بالمجتمع المضيف وعوامل مرتبطة بالشتات نفسه.

الكلمات المفتاحية: الهجرة – المهاجرين – الدياسبورا الصينية – الأمن الدولي

ملخص الدراسة

Abstract

The end of the Cold War was a sign of a shift in the structure of the international system in terms of balances of power, axes and threats. With the collapse of the Soviet Union and its disintegration into states, and the displacement of individuals to escape ethnic cleansing, it created a kind of cross-border tension for fear of moving those operations to neighbouring societies, which in turn threatened the security and stability of states, as were the events of September 11, 2001, and the use of the strategy of the war on terror and the invasion of Afghanistan and Iraq, and the threat of extremist groups to the states involved in the invasion. Conflict on its territory, resulting in exceptional security measures, intensified cross-border control, tightened procedures on the travel and movement of persons, the conclusion of international agreements on the phenomenon of migration in its legal and illegal parts, and the extent of its implications for international security, particularly the security of receiving communities, which have come to view migrants as a threat to the identity and culture of society, as well as a threat to economic security in terms of employment positions and the burdens of educating, sheltering, transporting and deporting illegal immigrants, as well as potential terrorist elements.

This claim of threatening migrants to receiving communities varies from country to country and society to society according to both parties' perceptions of immigrants and the nature of migrants themselves, for example, the perceptions of China's Diaspora by South-East Asian communities of China,the relationship they have for decades and the extent to which the Chinese diaspora has a different influence on them than in other countries, due to several historical factors, including factors associated with the host society and factors associated with the diaspora it self.

Key Words: Migration - Migrants - China Diaspora - international Security

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الهجرة كمعطى مجتمعي أمني في العلاقات الدولية

المبحث الأول: الهجرة والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: تعريف الهجرة

المطلب الثاني: أشكال الهجرة

المطلب الثالث: دوافع الهجرة الدولية

المبحث الثاني: الأمن من منظار العلاقات الدولية

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية

المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية أو اللبرالية الجديدة

المطلب الرابع: الدراسات النقدية للأمن

الفصل الثاني: تداعيات المجموعات المهاجرة على الأمن الدولي

المبحث الأول: الهجرة ضمن النقاشات الدولية

المطلب الأول: الإتفاقيات الدولية حول الهجرة والمهاجرين

المطلب الثاني: الإتفاقيات الدولية الاقليمية حول الهجرة والمهاجرين

المطلب الثالث: إتفاقيات التعاون الثنائية حول الهجرة والمهاجرين

المبحث الثاني: تداعيات الهجرة على أمن الدول المستقبلة

المطلب الأول: أثر الهجرة على الأمن الإقتصادي للدول المستقبلة

المطلب الثاني: اثر الهجرة على الأمن المجتمعي للدول المستقبلة

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة على الأمن العسكري للدول المضيفة

المطلب الرابع: أثر المجموعات المهاجرة على الأمن البيئي في الدول المضيفة

الفصل الثالث: الدياسبورا الصينية وتداعياتها على أمن الدول المضيفة

المبحث الأول: التطور التاريخي للدياسبورا (الشتات) الصينية في العالم

المطلب الأول: إيتيمولوجيا الشتات الصيني ودوافع الهجرة

المطلب الثاني: المسارات الكبرى للشتات الصيني

المطلب الثالث: محددات الدياسبورا الصينية

المبحث الثاني: أثر الشتات الصيني على الدول المضيفة

المطلب الأول: أهمية الشتات الصيني في التنمية بالنسبة للدول المضيفة

المطلب الثاني: تنامي قوة الشتات الصيني وتداعياته على الدول المضيفة

المطلب الثالث: الحزب الشيوعي الصيني وعلاقته بالشتات وآليات تأثير اللوبي الصيني على المجتمع المضيف

خاتمة

مقدمة

مقدمة

" **ان من حق اي شخص اختيار مكان اقامته وحرية التنقل داخل اي بلد شاء كما يحق لأي شخص مغادرة أي بلد والعودة الى بلده الاصلي** "، نص هذا البند 13 الثالث عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. فالهجرة كمعطى إجتماعي وغريزة إنسانية هي ظاهرة قديمة قدم البشرية. ساهمت فيها عدة عوامل بدءا من البحث على الغذاء الى العوامل المناخية كالجفاف والفيضانات وصولا الى البحث عن التجمعات البشرية "فالإنسان إجتماعي بطبعه" على حد قول "**ابن خلدون**"، فمع تطور البشرية وتمايز المجتمعات من خلال الارث الثقافي والهوياتي الذي اكتسبته عبر التاريخ واتساع الفجوة الاقتصادية بينها والتطور التكنولوجي معها من وسائل التنقل ازدادت حدة الهجرة وتنوعت أسبابها.

تعتبر نهاية الحرب الباردة التاريخ الفاصل لتحور مفهوم الهجرة من البعد الاجتماعي الى البعد الأمني نتيجة الى التطهير العرقي والنزاعات الاثنية التي حدثت في يوغسلافيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه الى دويلات. وانتقال هذه النزاعات عبر حدود الدول كما هو الحال في: (الكونغوو رواندا)، وكذلك حرب افغانستان والعراق، انتهاء الى احداث 11 سبتمبر 2001م، وبروز مصطلح الاسلاموفوبيا، وخوف تلك الدول من نقل تلك النزاعات على حدودها من طرف الجماعات المتطرفة على غير ما حصل في ألمانيا وفرنسا، مما استدعى البحث عن آليات انتقال أولئك الافراد وتعزيز الحدود ووسائل وتكنولوجيا الرقابة وإعادة صياغة قوانين تنقل الأفراد والأشخاص مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين.

كذلك، مثلت العولمة كمتغير مهم في هجرة الافراد وكمحصلة للنظام العالمي الجديد وكقوة ناعمة وداعمة له حسب تعبير "**جوزيف ناي**". حيث أثرت في ثقافات شعوب العالم

وأثرت كذلك في مفهوم السيادة ومفهوم أمن الدول بعد أن كان ينظر الى الدولة على انها الفاعل الوحيد في النظام الدولي والذي تبنته النظرية الواقعية بمختلف اتجاهاتها بدءا بالواقعية الكلاسيكية لـ "**هانس مورغانثو**" الى الواقعية البنيوية لـ " **كينيث والتز**"، الذي أصبح ينظر الى الدولة كفاعل رئيسي في النظام الدولي إلى جانب فواعل أخرى كالمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية وهو ما دعت اليه النظرية الليبرالية وأن الأمن لا يتحقق إلا في ظل التعاون الدولي والمؤسسات الدولية وأن بعض التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية فوق قدرة الدولة وحدها لمجابتها.

لأنهم بمجرد مغادرة الأفراد لبلدهم الأصلي حاملين مقتنياتهم المادية مع هويتهم المتمثلة في عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وذكرياتهم ,وفي المقابل يتواجد في الطرف الآخر مجتمع مغاير له خصوصياته ومميزاته،

إن التطور التاريخي للهجرة عبر مختلف حقب التاريخ ساهم في انتاج مجموعات عرقية وثقافية في المجتمعات المحلية السائدة وهو ما يعرف أكاديميا بمصطلح "**الدياسبورا أو الشتات**"، والتي تصل أعدادها في بعض الدول الى ملايين على غرار الدياسبورا الهندية والمكسيكية والصينية هذه الاخيرة التي هي موضوع دراستنا من خلال البحث عن ايتيمولوجيا الهجرة الصينية ودوافعها ومكامن ومرتكزات قوتها وقطاعات وآليات تأثيرها على الدول محل الاستقبال.

في ظل هذا الاختلاف الهوياتي بين المجموعات المهاجرة وبين مجتمع الدول المستقبلة أصبح يطرح مشكل صراع وتهديد حملت عنوانه نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، فبعد أن كان ينظر للهجرة كمعطى اجتماعي وتنوع ثقافي وداعم اقتصادي وتبادل خبرات، أصبح ينظر اليها كبعد مجتمعي أمني يمكن ان يهدد استقرار وامن الدول من خلال الارهاب الدولي والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. ولقد لعب كل

متغير **(الهجرة والهوية والامن)** دورا أساسيا في رسم استراتيجيات وسياسات الدول من اتخاذ اجراءات الرقابة المشددة والتضييق على حقوق الهجرة والمهاجرين والتي بدورها يكفلها القانون الدولي ليقع معطى الهجرة ضمن جدلية امن الدول والانعتاق، والتي يكفلها القانون الدولي.

أولا: أهمية إختيار الموضوع

يندرج موضوع هذه المذكرة ضمن تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، والذي يعنى بتأثير المجموعات المهاجرة على أمن الدول المستقبلة بمفهومه الواسع. وعليه فإن للموضوع أهميتين: الأولى علمية والثانية عملية.

1-**الأهمية العلمية** : تتجلى أهمية الموضوع العلمية في التعاطي مع مفاهيم أساسية في حقل العلاقات الدولية كالهجرة وما ينبثق منها من مصطلحات وطيدة العلاقة بها، لتكون ذات قيمة مضافة في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

2-**الأهمية العملية** :

تكمن الإستفادة من مثل هذه البحوث من معرفة آليات وميكانيزمات تأثير المهاجرين على أمن الدول المستقبلة، وكذلك مختلف التهديدات التي يمكن أن تمس باستقرار تلك الدول، وفي المقابل معرفة مدى مساهمة تلك المجموعات في تنمية اقتصاديات تلك الدول، وخلق نوع من التثاقف، وتمازج الهويات.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع للعديد من العوامل منها ما هو ذاتي وآخر موضوعي

1-الاسباب الذاتية

- الرغبة في تحسين المستوى العلمي من خلال السعي للحصول على درجة الماستر، وهو ما قد يفتح لنا آفاقا مستقبلية للمزيد من التحصيل.

2-الأسباب الموضوعية

- معرفة كيفية تأثير الجزء على الكل أي تأثير اقليات من المجموعات المهاجرة على المجتمع الكلي وهو الدول المستقبلة.

– كيفية حفاظ الجزء من الانصهار في الكل اي حفاظ الاقلية من المجموعات المهاجرة على هويتها في ظل الهوية الاكبر للمجتمع المستقبل

–التنامي الكبير لظاهرة الهجرة بعد الحرب الباردة نتيجة الصراعات الاثنية والحروب واتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول والازمات البيئة من جفاف واحتباس حراري وندرة للموارد الطبيعية.

– وضع ظاهرة الهجرة والمجموعات المهاجرة ضمن خانة امكانية التهديد من طرف الدول الكبرى.

–معرفة اهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة للحد من تداعيات الهجرة .

ثالثا: مجالات الدراسة

1–المجال المكاني :

تنحصر حدود الدراسة ضمن المناطق الطاردة والمستقبلة للهجرة و المناطق المتواجد فيها المهاجرين الصينيين وبعد البحث والتقصي وجد انها تتوزع على مستوى القارات الخمس وبالتحديد 163 دولة حسب إحصائيات وكالات الشؤون الخارجية الصينية .

2–المجال الزماني

تنحصر هذه الدراسة ضمن المجال الزماني الممتد من فترة نهاية الحرب الباردة الى غاية 2021.

3–المجال الموضوعي

تعالج هذه الدراسة اشكالية البعد الامني للهجرة و المجموعات المهاجرة وآليات تأثيرها على المجتمعات والدول المستقبلة، وانعكاساتها على الأمن الدولي من خلال الاستراتيجيات المتخذة من طرف الدول ضمن الإطار المؤسسات الدولي والاقليمي والثنائي واحادي الجانب.

رابعا: إشكالية الدراسة

لم تكن الهجرة ذات أبعاد أمنية وخاصة أنها كانت اكبر رافد للعاملة والتنوع الثقافي وتبادل الخبرات لكن نهاية الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم

والحرب على أفغانستان والعراق وأحداث 11 سبتمبر 2001، وفوبيا الإسلام من طرف الدول الكبرى من نقل النزاع الى اراضيها من طرف الجماعات المتطرفة خاصة الاتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة الامريكية والتنامي الهائل للاقتصاد الصيني خلال العقود الاخيرة والذي ساعد في ازدهاره التحويلات الكبيرة للأموال من طرف الشتات الصيني والاستثمار في بلد المنشأ بالإضافة إلى نقل المعرفة الجديدة والخبرات والتكنولوجيا، فإذا كانت تداعيات المهاجرين الصينيين على بلدهم الاصل بهذه الايجابية فموضوع دراستنا يحاول البحث على الجانب الآخر وهي التأثير على المجتمعات المستقبلة، وبالتالي تكون إشكالية دراستنا على النحو الآتي:

كيف تؤثر المجموعات المهاجرة على أمن الدول المستقبلة ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات تتمثل في:

- ماهية الهجرة كمعطى اجماعي في علم العلاقات الدولية ؟
- ماهي تداعيات الهجرة والمجموعات المهاجرة على الأمن الدولي ؟
- فيما تمثلت تداعيات الدياسبورا الصينية على مجتمعاتها المستقبلة ؟

خامسا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، تم وضع الفرضيات التالية:

- المجموعات المهاجرة متغير داعم للتنوع الثقافي ودافع مهم لاقتصاديات الدول المستقبلة.
- فعالية الهجرة والمجموعات المهاجرة مرتبط بمدى قوة مؤسسات الدول المضيفة
- لغة خطاب النخب في الدول المستقبلة فاعل رئيسي لتحقيق الامن واستيعاب واندماج المهاجرين .

سادسا: الاطار المنهجي للدراسة

1-المنهج التاريخي

تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال تتبع ظاهرة الهجرة باعتبارها ظاهرة قديمة والتطور المتنامي لها عبر الازمان وتحولها من معطى مجتمعي الى معطى مجتمعي امني ,وتم استخدامه كذلك لتتبع السيرورة التاريخية لمجموعات الشتات الصينية.

2-منهج دراسة حالة

تكمن اهمية منهج دراسة الحالة في ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي واثبات مدى قدرة النظريات والمقاربات في تفسير الظواهر الاجتماعية والانسانية، ومعرفة مختلف الجوانب التفصيلية للظاهرة موضوع الدراسة .

سابعا: الاطار النظري للدراسة

1-النظرية الواقعية

تتمحور النظرية الواقعية حول مفهوم الامن الضيق والسعي لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية وفوضوية النظام الدولي لعدم وجود سلطة مركزية يحتكم اليها حين النزاع والصراع، والدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في النظام الدولي، فالهجرة في شقها غير الشرعي تعتبر تهديد لسيادة الدولة وبالتالي تهديد لأمن الدول وهذا يقتضي تحديد استراتيجيات وآليات تحد من الهجرة خارج حدود الدولة وهو ما تبنته السياسة الامنية الاوروبية في جانبها المادي .

2-النظرية الليبرالية

تتضمن الليبرالية مبادئ السلام الديمقراطي وان الحكومات الديمقراطية لا تتصارع ولا تقوم بالحروب وهذا راجع لأسس التداول على السلطة ونظام الانتخابات ولغة الحوار بين البيروقراطيات ونظرية الحق والواجب، والاعتماد المتبادل الذي يخلق نوع من المصلحة المشتركة بين الدول كالتي يجعلها في غنى عن الصراع والحروب، وان اي سوء للإدراك يحل عن طريق المؤسسات الدولية كمنظمة الامم المتحدة، واعتبار ان هناك تهديدات

تستوجب التعاون الدولي لعدم قدرة الدولة وحدها على مجابهتها كالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة عبر وطنية .

3-المقاربات النقدية للأمن

كانت اسهامات **باري بوزان** و **أولي ويفر** من خلال مدرسة **كوبنهاغن** وتوسيع مفهوم الامن ليشمل القطاع العسكري و القطاع الاقتصادي و السياسي و البيئي والمجتمعي، لها دورا كبيرا في تطوير مفهوم الامن، وتركيز **اولي ويفر** على الهوية واعتبارها متغير رئيسي لتحقيق الأمن المجتمعي الذي اصبح مهدد من قبل الثقافات العابرة للحدود والعولمة، إضافة إلى إسهامات مدرسة **الويلز أو أبرست ويث**، حيث يرى **كين بوث** أن الأمن محوره الفرد غير وأنه لا يتحقق أي الامن إلا بالانعتاق من كل ما يهدد بقاء الفرد وحريته ورفاهه، وتعتبر مدرسة **باريس** من الذين طوروا في مفهوم الامن من خلال التركيز على ممتهني الامن كحراس الحدود و الشرطة والدرك، والتركيز كذلك على إستعمال الوسائل التقنية والرقمية كالعين الالكترونية للبحث والتقصي عن التهديدات المحتملة حيث يقول "**بيغو ديديه**" أن الحقل الأمني لا يرتكز على قوة الاكراه فقط وإنما يعتمد كذلك على جمع المعلومات وتحليل البيانات.

ثامنا: أهداف الدراسة

1- معرفة العوامل والدوافع المسببة للهجرة وأبعادها المختلفة ضمن علم العلاقات الدولية

2- محاولة فهم التأثير المباشر وغير المباشر للمجموعات المهاجرة على أمن الدول المستقبلة

3- تحليل الاستراتيجيات الدولية المتخذة لمجابهة ظاهرة الهجرة ومدى نجاعة ذلك

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الجهود التي تناولت ظاهرة الهجرة بالدراسة ويمكن ان نذكر منها :

1- فايزة بركان بعنوان " آليات التصدي للهجرة غير الشرعية " حيث تطرقت في دراستها الى تحديد مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية ودوافعها وتداعياتها على دول

المنشأ من خلال أنها هدر للطاقات الشبابية وهجرة للعقول، وكذلك عرضت الهجرة غير الشرعية من خلال الاطار القانوني و أنها جريمة يعاقب عليها القانون سواء في دول المنشأ أو دول الإستقبال .

2- فول مراد " تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الامن الجزائري "، تطرق الى الهجرة الشرعية وتأثيرها على الامن الجزائر باعتبارها منطقة عبور من الدول الافريقية الى السواحل الاوروبية وبإعتبارها كذلك بلد استقبال من حيث أن وضعها الإقتصادي مريح على غرار دول إفريقية كثيرة، وآليات التصدي لهذه المجموعات المهاجرة التي حملت معها سلوكيات وعادات وتقاليد غير الذي ألف عليه المجتمع الجزائري .

3- ستيفن كاستلز، مارك ميلر، ترجمة منى الدروبي "عصر الهجرة"، تطرقا الكاتبان الى دراسة الهجرات الدولية ولأثارها على المجتمع، وبراز العلاقة بين الهجرة والتنمية في دول المنشأ، كما تضمن الكتاب الأمن بمفهومه الموسع، وتبيان أن الدول الصناعية عامل جذب للعمالة، ودور النزاعات والصراعات والحروب كعامل طرد للناس وازدياد عدد اللاجئين، كما بين الكاتبان اهمية تطور المواصلات و إسهامها في تزايد عدد المهاجرين وذكر دوافع جديدة للهجرة كالزواج والتعليم والبحث عن الرفاه .

4-Julia Tallmeister: Is Immigration Threat to Security ?

حيث استهلت الدراسة بإشكالية هل الهجرة تهديد حقيقي للامن ؟ قدمت الكاتبة تحليلا من خلال تأثير الهجرة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وخلصت الى إجابة بأن تهديد الهجرة محظ ادعاء وإنما هو تهديد مبني ومن نسيج تصوراتنا .

عاشرا: صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة وخاصة في الفصل الثالث وهو إسقاط الجانب النظري – لتأثيرات المجموعات المهاجرة على أمن الدول المستقبلة – على الجانب التطبيقي وهو نموذج الدياسبورا الصينية لقلة المراجع والدراسات حولها وإن وجد فهو نادر و باللغات الأجنبية، كما نجد أن مختلف الكتابات كانت ضمن المجال المكاني لدول جنوب شرق

آسيا بإعتبارها الحاضن الأكبر للشتات الصيني نتيجة قرب الموقع من الصين والعامل التاريخي.

الحادي عشر: تفصيل الدراسة

تناولت دراستنا ثلاثة فصول:

حمل الفصل الأول عنوان متغير الهجرة ضمن العلاقات الدولية، حيث تناولنا في هذا الفصل الاطار المفاهيمي للهجرة بشقيها النظامي وغير النظامي والمفاهيم ذات الصلة كالمجموعات المهاجرة والنزوح واللجوء كما تناول هذا الفصل تقرير الهجرة العالمية لسنة 2020 الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة حول إتجاهات الهجرة وأعدادها والدول الأكثر طردا والأكثر جذبا للهجرة، ودوافع الهجرة، وهذا ما تضمنه المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص للإطار النظري للدراسة، تحت عنوان الامن من منظار العلاقات الدولية، حيث تناولنا المدرسة الواقعية البنوية والمقاربة الإثنو واقعية، والنظرية الليبيرالية المؤسساتية، ومقاربات دراسات الأمن النقدي.

تناول الفصل الثاني تداعيات الهجرة على الأمن الدولي، حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية كمحصلة لمتغير الهجرة، كما تطرقنا إلى أثر المجموعات المهاجرة على قطاعات الأمن الإقتصادي والبيئي والمجتمعي والسياسي والعسكري للدول المستقبلة.

أما الفصل الثالث فقد احتوى على نموذج موضوع الدراسة وهي الدياسبورا الصينية، حيث حاولنا في هذه الدراسة معرفة ايتيمولوجيا الشتات الصيني والدوافع المؤدية للهجرة والمسارات والإتجاهات الكبرى لها، وهذا ما تضمنه المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى دور الدياسبورا الصينية في تنمية إقتصاديات الدول المضيفة، على غرار دول جنوب شرق آسيا، وآليات تأثيرها على المجتمعات المستقبلة ومرتكزات قوتها ومدى علاقتها بالحزب الشيوعي الصيني.

الفصل الأول:

الهجرة كمعطى مجتمعي أمني في العلاقات الدولية

تمهيد

الهجرة كمتغير أمني في علم العلاقات الدولية سبقته عدة تحولات كبرى ضمن النظام الدولي بداية بانهيار الإتحاد السوفياتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم كقطبية أحادية، وتبني المنهج الليبرالي والتعاون ضمن المؤسسات الدولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز أكثر لمبادئ حقوق الأفراد من خلال التدخل الإنساني للحفاظ على الوضع القائم.

المبحث الأول: الهجرة والمفاهيم ذات الصلة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى موضوع الهجرة ضمن مختلف النقاشات والحوارات في العلاقات الدولية، وذلك في ثلاث مطالب أساسية أين يركز كل مطلب على جانب معين من قضايا الهجرة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الهجرة

الهجرة لغة: الهجرة ضد الوصل، ويقال هجره يهجره هجرا وهجرانا، والهجرة الخروج من أرض إلى أرض.[1]

الهجرة اصطلاحا:

يعرفها علماء النفس: يقول عنها "**وليام ماكدوغال** " 1871-1938 " غريزة فطرية في الإنسان، أي إستعداد فطري موجود لا يحتاج إلى تعلم، ويدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص في موقف معين، مثلها غريزة التملك وغريزة المقاتلة "

يعرفها علماء الاجتماع: "انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى مناطق وبيئة أخرى قصد الإرتزاق ولإكتساب وسائل العيش أو لسبب آخر".[2]

الهجرة من منظور علم السكان (الديمغرافيا)

الانتقال فرادى أم مجموعات من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم سياسيا أم دينيا.

---

[1] مراد فول، *"تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري"*، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01(2017): 31.

[2] رؤوف منصوري، " *الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني*"(رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2، 2014)، 15.

تعرف المنظمة الدولية الهجرة: " هي المتغير السكاني الذي يثير عدة إشكالات "

"هي عملية الانتقال من مكان إلى آخر، فان يهاجر المرء يعني ينتقل، إما من منطقة ريفية إلى المدينة أو من مقاطعة ومحافظة في بلد معين إلى أخرى في البلد نفسه أو من بلد إلى آخر، وتنطوي الهجرة من ثم على فعل معين".[1]

الهجرة من منظار الدين الإسلامي: الهجرة في الإسلام هجرتان:

الهجرة الأول: الهجرة المكانية هي الهجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام ومن مكان شاعت فيه الفتن وظهرت فيه المعاصي إلى مكان يغلب عليه الجو الإيماني والصلاح قال عز وجل" **إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي انفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيرا** ".[2]

الهجرة الثانية: الهجرة المعنوية وهي هجرة المعاصي والآثام والمحرمات وكل ما يخالف الشرع إلى ما دعى إليه وأمر به الله ورسوله قال صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا ينكحها أو إمرأة يصيبها فهجرته إلى ما هاجر إليه".[3]

الدياسابورا:

الدياسابورا مصطلح في اللغة الانجليزية ومأخوذ من اللغة الاغريقية القديمة ويحمل نفس المعنى ويترجم في اللغة العربية إلى الشتات، ويقصد به مجموعة من المهاجرين

---

[1] ماري ماكوليف وبينود خضرية، *"تقرير الهجرة في العالم لعام 2020"*، (المنظمة الدولية للهجرة)، 21.

[2] القرآن الكريم، سورة النساء الآية 97

[3] أبو فيصل البدراني، *"أحكام الهجر والهجرة في الإسلام"*، اطلع عليه بتاريخ 11 مارس، 2021، https://archive.org/download/ktp2019-bmsk11195/ktp2019-bmsk11195.zip

يقطنون في بلد غير بلدهم يكون الرابط بينهم وطنيا أو دينيا غالبا وهو أقرب إلى مصطلح الإثنية، ويخلق هذا الترابط نوع من الحنين إلى بلدهم الأم فيتشكل من خلال ذلك تجمعات وأحياء كبيرة يحيون بها عاداتهم وتقاليدهم، التي كانت تمارس في بلدهم الأصل وبالتالي تخلق ثقافة داخل الثقافة الكبيرة في الدول المستقبلة، وهناك عوامل عديدة لظهور الدياسابورا مثلها مثل الهجرة نذكر منها[1].

تعريف المهاجر:

تعرف الأمم المتحدة للمهاجر: على أنه "كل شخص يغير بلد إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لكنها تقل عن سنة واحدة ".

كما يمكن إطلاق إسم المهاجر على أفراد لم يغادروا أماكن ولادتهم قط مثل أولاد المهاجرين من الجيل الأول أو الثاني.

الهجرة الدولية: هي انتقال الأفراد أو المجموعات من دولة إلى دولة أخرى عبر مسالك متنوعة البرية منها والبحرية والجوية، وفي خضم الحديث عن الهجرة الدولية نحدد ثلاث انواع من الدول.

[1] حنان حكّار، "*الدياسابورا الصينية في الجزائر: محددات الإنتشار وتحديات الإندماج*" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دراسات المناطق في العلاقات الدولية المناهج والتطبيقات، قالمة، هيليوبوليس، 22 أكتوبر، 2018).

الجدول 1: حقائق وأرقام رئيسية مستمدة من تقريري الهجرة في العالم، 2000 و2020

	تقرير 2000	تقرير 2020
العدد المقدر من المهاجرين الدوليين	150مليوناً	272 مليوناً
النسبة المقدرة من المهاجرين من بين سكان العالم	2.8 في المائة	3.5 في المائة
النسبة المقدرة من المهاجرات الدوليات	47.5 في المائة	47.9 في المائة
النسبة المقدرة من الأطفال من بين المهاجرين الدوليين	16.0 في المائة	13.9 في المائة
المنطقة التي تضم أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين	أوقيانوسيا	أوقيانوسيا
البلد الذي يضم أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة
عدد العمال المهاجرين	–	164 مليوناً
التحويلات الدولية في العالم (بدولارات الولايات المتحدة)	126 ملياراً	689 ملياراً
عدد اللاجئين	14 مليوناً	25.9 مليوناً
عدد المشردين داخلياً	21 مليوناً	41.3 مليوناً
عدد الأشخاص عديمي الجنسية	–	3.9 ملايين
عدد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة*	76	173
عدد المكاتب الميدانية للمنظمة الدولية للهجرة*	120	436+

المصدر :انظر IOM, 2000

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه حسب التقرير الصادر عن منظمة الهجرة الدولية لسنة 2020 أن عدد المهاجرين في منحنى تصاعدي حيث في سنة 2000 كان عدد المهاجرين 155 مليون ووصل عددهم في سنة 2019 إلى 272 مليون مهاجر وهذا راجع إلى التطور التكنلوجي من حيث المواصلات ووسائل النقل، كما ضم الجدول المنطقة الأكثر إحتضانا للمهاجرين والمتمثلة في أستراليا ونيوزيلاندنا ، كما إحتوى الجدول على الدولة الجدول على الدولة الأكثر إستقطابا للعمال المهاجرين وهي الإمارات العربية المتحدة ، فحسب تقرير الهجرة بلغت أموال التحويلات 689 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 حيث كان المبلغ 126 مليار دولار

الجدول – 2 المهاجرون الدوليون، 1970–2019

السنة	عدد المهاجرين	نسبة المهاجرين من سكان العالم
1970	84 460 125	2.3 في المائة
1975	90 368 010	2.2 في المائة
1980	101 983 149	2.3 في المائة
1985	113 206 691	2.3 في المائة
1990	153 011 473	2.9 في المائة
1995	161 316 895	2.8 في المائة
2000	173 588 441	2.8 في المائة
2005	191 615 574	2.9 في المائة
2010	220 781 909	3.2 في المائة
2015	248 861 296	3.4 في المائة
2019	271 642 105	3.5 في المائة

المصدر: UN DESA 2019b.2019a.

يبين لنا هذا الجدول استقرار نسبة المهاجرين الدوليين ما بين 1970 إلى غاية 1985 حيث تراوحت النسبة من 2,2 إلى 2,3 %، ليبدأ المنحنى تصاعديا بداية من سنة 1990 حيث وصلت النسبة 2.9 % لتنتهي إلى 3.4 % سنة 2019.

الشكل: 01 لمحة عن المهاجرين الدوليين

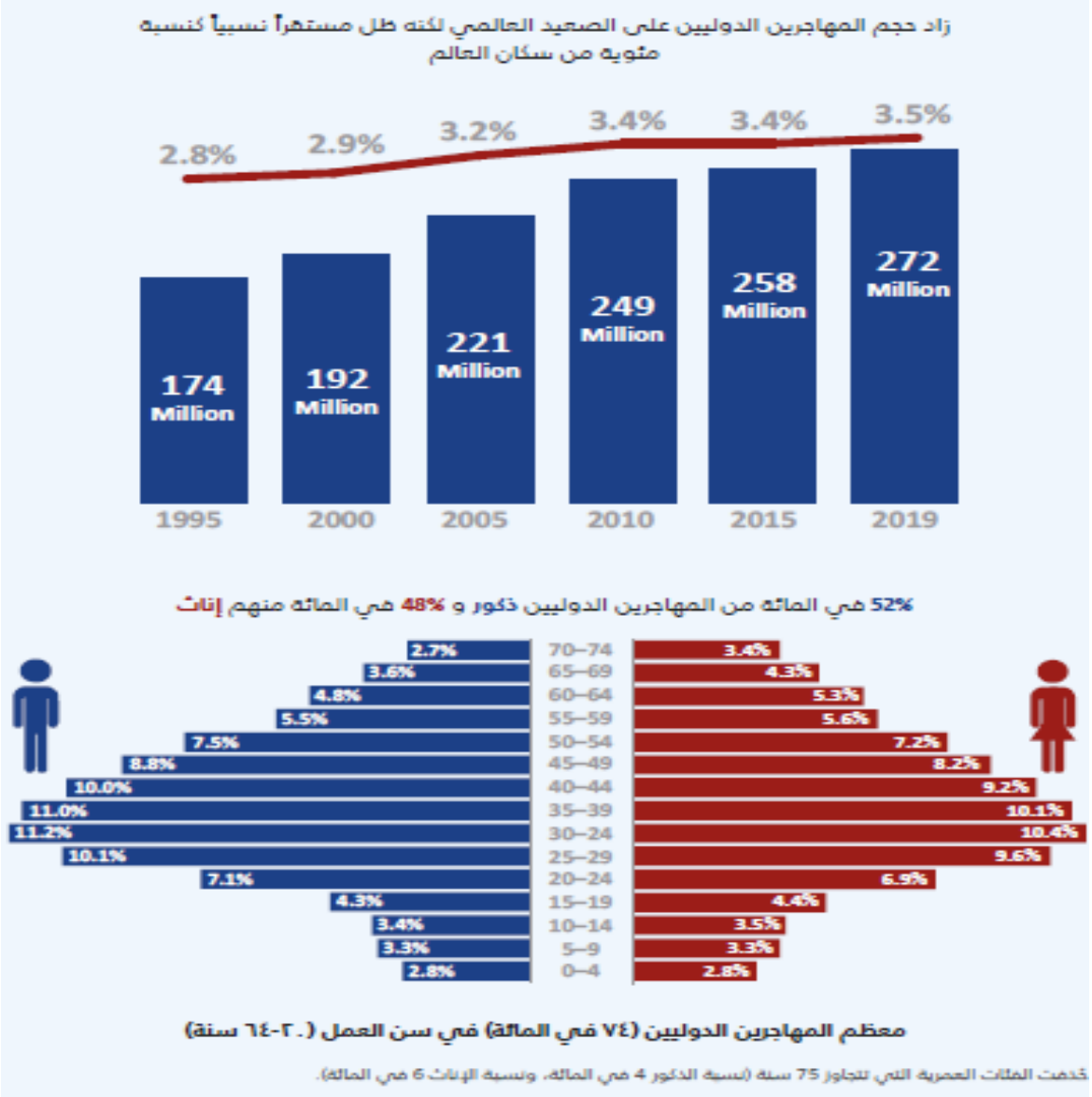

جمع الشكل المبين أعلاه عدد المهاجرين الدولين مع ما يقابلها من نسب مئوية لكل، كما بين الشكل عدد المهاجرين لكلا من الجنسين وما يقابله من نسبة مئوية حيث بلغ عدد الذكور المهاجرين 52 % وعدد الإناث المهاجرات إلى 48%

الشكل 02: المهاجرون الدوليون بحسب مناطق الإقامة الكبرى من 2005 إلى 2019 (بالملايين)

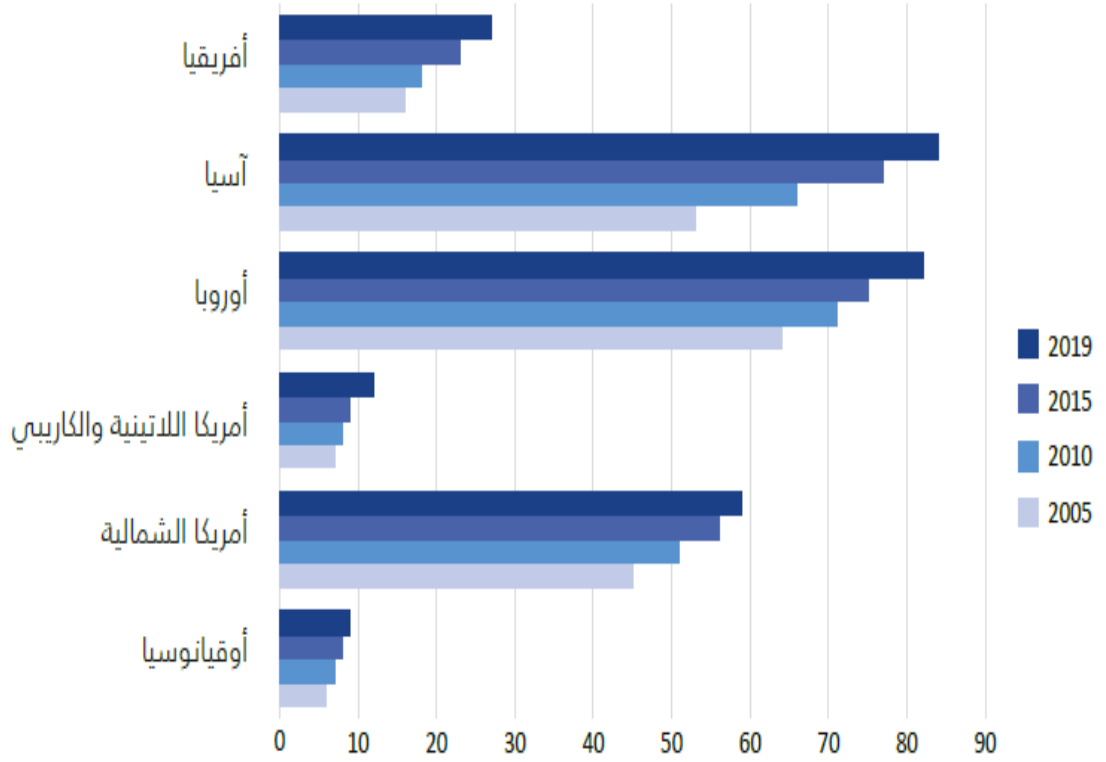

المصدر: UN DESA, 2019a. مجموعات البيانات متاحه في الرابط التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp (اطُّلع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019).

ملحوظه: يستند التصنيف إلى المناطق الجغرافيه التي حددتها إداره الشؤون الاقتصاديه والاجتماعيه (انظر الفصل 3، التذييل ألف للاطلاع على مزيد من التفاصيل)، ولا يعني ذلك تأييداً رسمياً أو قبولاً من المنظمه.

تعتبر كل من آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، المناطق الأكثر إستقطابا للمهاجرين الدولين، وهذا راجع للتطور الاقتصادي على مستوى تلك المناطق وهو يعتبر عامل جذب لليد العاملة وكذلك للمستثمرين.

الشكل 03: بلدان المقصد (العمود الأيسر) والبلدان الأصلية (العمود الأيمن) الرئيسية العشرون في 2019 (بالملايين)

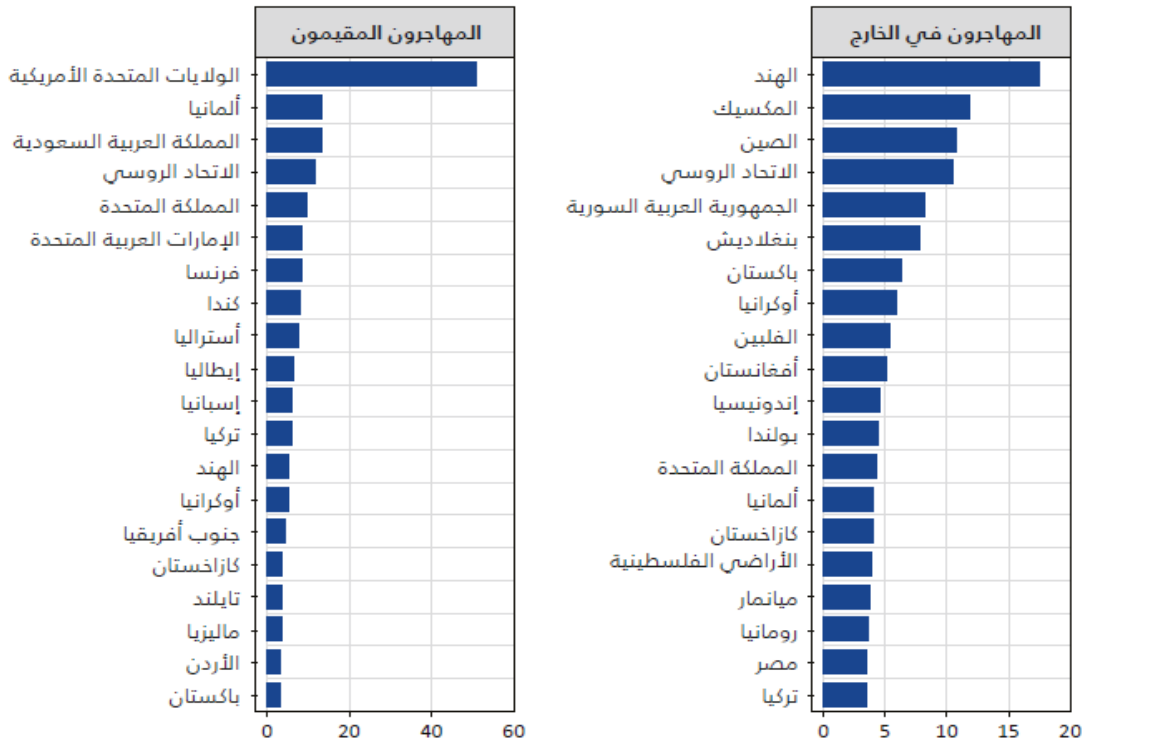

المصدر: UN DESA, 2019a (اطّلع عليه في 18 أيلول/سبتمبر 2019).

يمثل الشكل على اليمين البلدان الأكثر طردا للمهاجرين ، حيث إحتلت كل من الهند والمكسيك والصين المراتب الأولى في القائمة أما الشكل الثاني على اليسار فيمثل العشرين دولة الأكثر جذبا للمهاجرين حيث نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة العربية السعودية على رأس القائمة

الشكل 04: بلدان الهجرة الخارجة العشرون الرئيسية في عام 2019 (بالنسبة المئوية)

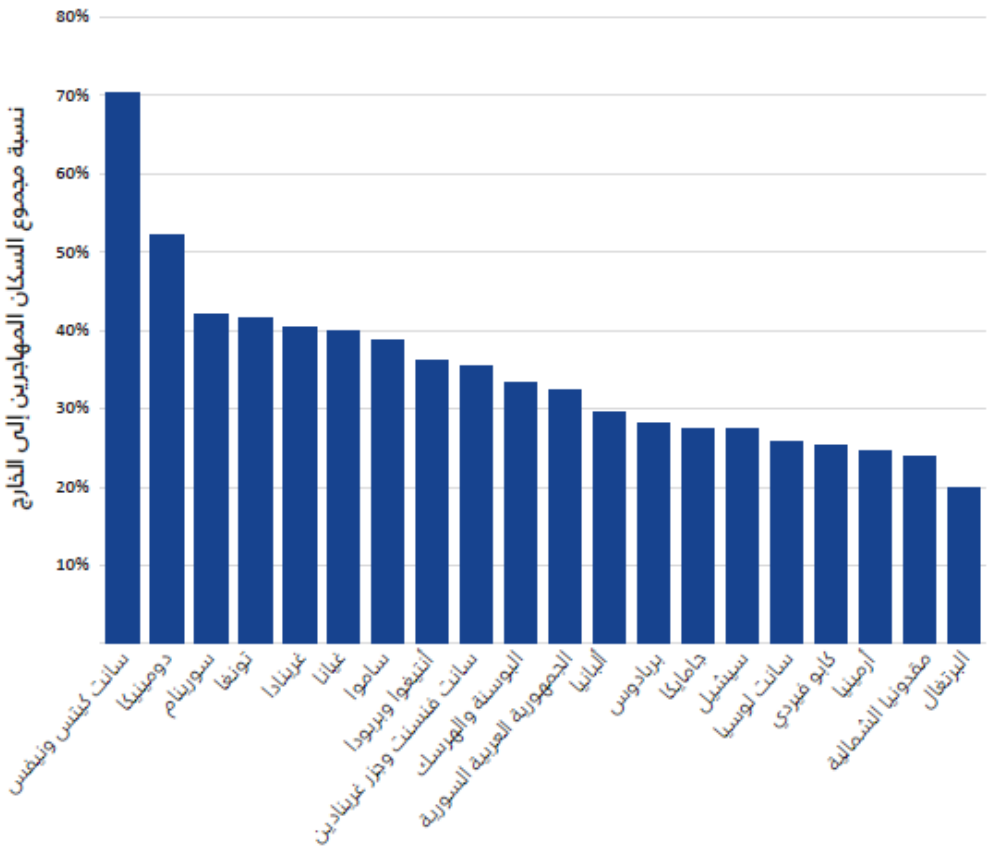

المصدر: UN DESA, 2019a.

ملاحظات: يستند حجم السكان المستخدم لحساب النسبة المئوية من المهاجرين الخارجين إلى مجموع عدد السكان المقيمين في البلد وفقاً لإحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل الأشخاص المولودين في الخارج، وعدد المهاجرين الدوليين المنحدرين أصلاً من ذلك البلد وفقاً لإحصاءات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولم تُدرج في التحليل سوى البلدان التي يتجاوز مجموع المقيمين فيها والمهاجرين الخارجين منها 100 000 نسمة.

1- دول المنشأ (دول الأصل)

هي الدول التي تعيش وضعا اقتصاديا أو سياسا أو اجتماعيا أو ثقافيا معينا لا يساعد مواطنيه على البقاء وإستمرار العيش فيها.

2- دول العبور: وهي الدول التي تكون في أغلب الاحيان محطة ونقطة وصل بين دول المنشأ والدول المستقبلة، أو قاعدة خلفية للتزود والإستعداد نحو بلد المقصد أو المضيف.

3 دول الاستقبال او الدول المضيفة:

وهي الدول التي تمثل للمهاجر بلد الاستقرار والآمال والطموحات والأحلام التي لم يجدها في بلده الأصل ولقد صدر في التقرير الاخير لعام 2020 عن المنظمة الدولية للهجرة أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ 272 مليون مهاجر، والجدول في الأسفل يبين تطور أعداد المهاجرين من سنة 1970 إلى غاية 2019.

المطلب الثاني: أشكال الهجرة

يوجد عدة تصنيفات لصور الهجرة نذكر منها:

أ- الهجرة الشرعية (الهجرة النظامية)

إن حرية التنقل والسفر من مكان إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر تكفله أغلب الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية، ففي المؤتمر الإسلامي التاسع العشر لوزراء الخارجية المنعقد بمصر سنة 1989-1990، حول حقوق النسان في الإسلام، حيث نصت المادة الثانية عشر من الاعلان "لكل انسان في إطار الشريعة الحق في حرية التنقل وإختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا إضطهد حق اللجوء إلى

بلد آخر وعلى البلد الذي يلجا اليه أن يجيره حتى يبلغ مأمنه، مالم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع".

كما نصت المادة 44 من الدستور الجزائري لسنة 1996 في الفصل الرابع تحت عنوان "الحقوق والحريات " على حرية دخول الأفراد وخروجهم من البلد بصفة مؤقتة أو دائمة مضمون ومكفول.

كما جاء في البند الثالث عشر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان "إن من حق أي شخص إختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد شاء كما يحق لأي شخص مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي".

كما نص البند الرابع عشر الفقرة الأول منه" لكل فرد الحق في أن يلجا إلى بلاد أخرى هربا من الإضطهاد".[1]

نلاحظ من خلال ما سبق ان الهجرة النظامية حق من حقوق الإنسان تدعمه الدساتير المحلية والمواثيق الدولية، في ظل إحترام شروط وقوانين السفر وتنقل الأشخاص.

ب: الهجرة غير الشرعية (غير النظامية)

تعتبر الهجرة غير القانونية أو السرية كما تسمى أزمة تعاني منها العديد من الدول سواء دول المنشأ أو دول العبور أو الدول المستقبلة ولقد أعطيت عدة مفاهيم للهجرة غير الشرعية نذكر منها:

[1] إلياس بوزيت، "*حرية تنقل الأشخاص في التشريع الجزائري بين الاطلاق والتقيد*"(رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2016)، 17.

– الدخول غير المشروع من وإلى اقليم أي دولة من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد من غير المنافذ المحددة من طرف الدولة، دون التقيد بالشروط المنصوص عليها من طرف كل دولة فيما يضبط تنقل الأشخاص.

– كل حركة للفرد أو الجماعة عابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون.

هو كل فرد أو جماعة تقيم وتعمل خارج بلدها الأصل دون حيازة وثائق وترخيص لذلك.

ج– الهجرة الاختيارية:

تكون في أغلب الاحيان مبادرة ذاتية أو شخصية رغبة في البحث على الأفضل في بلد آخر.

د– الهجرة القسرية (التهجير):

تفرض من خلال قوى خارجية ضد إرادة الفرد مثل تهجير الفلسطينيين بعد حرب 1948 أو قوى طبيعية مثل الجفاف والزلازل والبراكين.

هـ – هجرة دائمة: وهي هجرة الأفراد والجماعات دون عودة.

و– هجرة مؤقتة: وهي هجرة الأفراد أو الجماعات إلى بلدان أخرى قصد التحصيل العلمي أو تحسين المستوى المعيشي أو للعلاج ثم الرجوع إلى بلد المنشأ.[1]

[1] محمد راتول موسى زيان، *الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة* (الجزائر: دار الروافد الثقافية ، 2014)، 171–172.

علاقة الهجرة ببعض المصطلحات الأخرى

الهجرة واللجوء:

تنص اتفاقية اللاجئين لسنة 1951 على أن اللاجئ "كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للإضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو إنتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو لآرائه السياسية وأصبح بذلك التخوف يفتقد إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد له الرغبة في ذلك".

وتعرف اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية اللاجئ " أي شخص يضطر لمغادرة بلده أو بلدها بسبب العدوان الخارجي أو الإحتلال والهيمنة ال أجنبية أو الأحداث التي تزعج النظام العام بشكل خطير في أي جزء أو جزء من بلده أو أصله وجنسيته ".[1]

الهجرة والنزوح:

يعرف الأفراد النازحون داخل بلدانهم وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة بأنهم " الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب، أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو إضطروا إلى ذلك ولا سيما نتيجة أو سعيا لتفادي أثار النزاع المسلح أو حالات عنف عام الأثر أو إنتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها دوليا ".[2]

---

[1] سحر محمد إبراهيم غراب، "*دور منظمة الاتحاد الأفريقي في الحد من الهجرة بإفريقيا جنوب الصحراء*"(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين ، 17و18 أكتوبر، 2019).

[2] سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 8، "*النازحون المشردون داخليا في القانون الدولي الإنساني 2008*"، اطلع عليه بتاريخ 25 مارس2021،

https://mezan.org/post/8797/النازحون+"المشردون+داخلياً"+في+القانون+الدولي+الإنساني

المطلب الثالث: دوافع الهجرة الدولية

يهتم الكثير من البحاثين والعلماء بنظرية العوامل المفسرة للهجرة، حيث يتم التركيز على تصنيف هذه العوامل الى عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية.

أ- العوامل الاقتصادية

يعتبر كثير من الباحثين ان السبب الرئيسي للهجرة يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتخلفة والسائرة الى في طريق المنو حيث يرى الاستاذ ج. ب تابينو G.P TABINOS أنه كلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الآخر.

وبالتالي تصبح المنطقة الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الاعداد الهائلة من المهاجرين الراغبين من الاستفادة من الرفاهية والتطور، حيث تستفيد الأقلية الغنية والتي تقدر ب 20 في المئة على 80 في المئة من الانتاج العالمي وحسب البنك الدولي فان عدد الفقراء في تزايد مستمر بنسبة 2 في المئة بمعنى ان مليار و نصف من البشر هم تحت عتبة الفقر حيث يشكل الأفارقة 1/4 من الفقراء اي اكثر من 100 مليون شخص يعانون سوء التغذية.

1-الأسباب السياسية والاضطرابات الأمنية

تعتبر الخلافات والصراعات الاثنية والابادة دافع للهجرة وطلب اللجوء السياسي، كذلك تشديد القوانين وسياسة الهجرة من طرف الدول المستقبلة يخلق ما يسمى بالهجرة غير الشرعية ويزيد من تناميها، ان الشعور بالاضطراب والاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها امور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات الى الهجرة، حيث يعد

عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سبب رئيسي للظاهرة مثل ما حدث في سوريا وما حصل في القرن الافريقي اثيوبيا والصومال ومثل ما حدث في العراق وليبيا.

2-سياسات الهجرة المتعمدة

في سبيل وضع منهج واضح ينظم حركة تنقل الاشخاص فقد أصدرت بعض الدول سياسة خاصة بذلك حيث إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الحصص وجددت نسبة من يحق لهم بالهجرة اليها، اما استراليا مارست سياسة تفضيل العناصر البيضاء الانكلوساكسونية في الهجرة اليها، وقد منعت هجرة الآسيويين اليها، وحدد آخرون شروطا للمهاجرة إليها مثل العمر أو المهارات والخبرات والشهادات التعليمية ولعل الساسة الأوروبية هو ابز مثال لتباين العوائق.

ب- الأسباب النفسية والاجتماعية

1-صور النجاح الاجتماعي

إن عودة المهاجرين لقضاء العطلة في أوطانهم ومع إبراز مظاهر الغنى والعيش في رفاهية من أموال كثيرة وسيارات وقيام البعض منهم باستثمارات في مختلف المجالات كلها مظاهر تؤثر بصورة او بأخرى على الافراد الراغبين في الهجرة والذين يعانون من عدة مشاكل اجتماعية كالفقر والبطالة وعدم تلبية كل طموحاتهم، فهم ينظرون إليهم بأنهم حققوا أحلامهم وطموحاتهم وهذا ما يغذي فيهم فكرة الهجرة وحتى وإن كانت بطرق غير مشروعة

2-أسباب ذاتية ونفسية

وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد، بحيث تبرز هذه الأخيرة من حلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي والعيش على ثقافة وحضارة

البلد المراد المهاجرة اليه ولعل عالم الاجتماع ابن خلدون فيما ذكره في مقدمته "**أن المغلوب دائما مولع بإقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده**".

ج- وسائل الاعلام

خاصة منها المرئية لا سيما ونحن في قرن يشهد له بالثورة المعلوماتية والاعلامية جعلت كل سكان العالم بل حتى الفقراء يستطيعون إقتناء الهواتف النقالة والهوائيات هذه الاخيرة تمكنهم العيش عبر مختلف وعيش أحلامهم و أمانيهم.

د- العامل التاريخي

عند العودة الى تحديد تيارات الهجرة يتضح لنا ان لها في أغلب الحالات علاقة بين دول الاستقبال ودول المنشأ، حيث كانت دول المصدر مستعمرات للدول المضيفة خلفت وراءها نهب للثروات و الموارد وارتباطها لحد كبير بثقافة ولغة الدول الاستعمارية.

هـ- العامل الجغرافي

يلعب القرب الجغرافي بصورة مباشرة في إنتشار ظاهرة الهجرة :

المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، الصين وجنوب شرق آسيا، فما يخص الطرق البرية

تركيا واليونان، الصومال واليمن، بين دول شمال إفريقيا وأوروبا فيما يخص الطرق البحرية.

و- الإنتشار الواسع لشبكات الهجرة غير الشرعية

حيث تلعب هذه الشبكات دورا هاما جدا في إنتشار الظاهرة وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي تعيشها الافراد وتجمع من ورائهم مبالغ مالية

طائلة بعد إغرائهم في ترحيلهم إلى دول الإستقبال، ولقد تكونت هذه الشبكات من مختلف مناطق العالم لتقدم خدمات تساهم في إنتشار هذه الظاهرة.[1]

المبحث الثاني: الأمن من منظار العلاقات الدولية

ظهرت الهجرة كقضية أمنية في سياق إتسم بالاضطراب الجيو سياسي المرتبط بالحرب الباردة وأيضا التحولات الاجتماعية والسياسية الأوسع المرتبطة بالعولمة، على هذا النحو تعكس النقاشات الخالية حول الهجرة والأمن تغيرات في ككل من طبيعة الهجرة وطبيعة التفكير بشان الهجرة بينما كانت تعتبر في السابق ظاهرة اجتماعية واقتصادية تنتمي مجالات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وعلم الاجتماع التاريخي والأنثروبولوجيا، أصبحت الهجرة الآن محورية في المناقشات التي تدور حول السياسة العالمية فبعد 1989 وزوال القطبية الثنائية وضمور الأجندة التي كانت تركز على الجانب العسكري وبروز أجندة تشمل دراسات أخرى وإدخال العديد من أوجه عدم الأمان في مجال التحليل وفي هذا السياق أصبحت حركة الأشخاص عبر الحدود قضية رئيسية إنتقلت إلى مجال الدراسات الأمنية[2].

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة أو ما يعرف بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية بمثابة إمتداد للواقعية التقليدية، ومن أهم روادها "**كينيث والتز**" و**ستيفن كريزنر** و**وروبرت غيلبن**

[1] محمد معمر، " حجم *وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها* "(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين ، 17و18 أكتوبر، 2019).

[2] Huysmans, Jef and Squire, Vicki. *Migration and Security*. In: Dunn Cavelty, Myriam and Mauer, Victor 1., eds. Handbook of Security Studies. London, UK: Routledge, 2009)

وروبرت تاكر وروبرت مودلسكي، حيث اراد هؤلاء الخروج من حيز العلوم التجريبية إلى العلوم الاجتماعية.

كانت استراتيجية والتز الأساسية للمحافظة علة الواقعية في وجه تحدي المذهب التعددي هي تقييد نطاق الواقعية كنظرية أولا، في حين أن **مورغانثو** كان يعد النظرية مصطلحا فضفاضا على الرغم من إشارته المتكررة إلى قوانين السياسة وما شابه ذلك، فإن والتز يرى أن النظرية عرفت بدقة عالية في فصله الأول وذلك بعبارات مستقاة من تفكير كارل بوبر بشأن الطريقة العلمية كما تعكسها عدسة النظرة الاقتصادية الحديثة.

وسع والتز مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات العسكرية، وحاول لربط بين قوة الدولة، وإمتلاك عناصر مثل المساحة، والموقع الجغرافي والموارد المادية والطبيعية، والسكان ودرجة النمو الاقتصادي والتطور العسكري، والإستقرار السياسي والكفاءة.

وكما يوضح والتز فإنه " **نظرا لأن المستويات القومية والدولية متصلة، فإن النظريات من النوعين السياسة الدولية والسياسة الخارجية لعدد كبير من الدول إذا كانت جيدة تخبرنا عن بعض الأشياء ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأشياء، تخبرنا على السلوك من الجانبين**"، وقد ذهب **والتز** إلى القول بأن " **المقاربة البنيوية هي وحدها ما يرسي الأساس اللازم لنظرية مناسبة في السياسة الدولية، ويعد أن أبرز مثال لصحة النظرية البنيوية هي الاقتصاد**"، ومن هذا المنطلق فإن الواقعية الجديدة عند والتز تقوم على الإفتراضات التالية :

1- أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي و الوحيد في العلاقات الدولية بسبب إحتكارها حق إستخدام القنوات لقتالية بشكل قانوني.

2- أن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام تراتبي، ويعزى أن الدولة هي أعلى سلطة موجودة داخل النظام.

3- أن الهدف الأسمى للدولة هي الحفاظ على البقاء، ومن هذا المنطلق فغنها تسعى للحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه.

4- أن الدول لا تثق ببعضها البعض، ولا يمكن إحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الأخرى، فبعض الدول نيات شريرة، وللبعض الآخر نيات سليمة، إلا انه لا يمكن التأكد من نيات الدول الأخرى بصورة قاطعة بسبب تغيرها الكبير تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها فمن الممكن ان تكون نية أحد الدول سليمة في حقبة من الزمن وشريرة في حقبة أخرى.

5- أن الدول في سعيها إلى البقاء تفكر جديا في كيفية حقيق ذلك وهي بالتالي فاعل عقلاني ولكننها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق مع معلومات منقوصة، حيث يكون لأعدائها فرصة إخفاء نياتها.

تؤكد الواقعية الجديدة على إستخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات والإعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، وحتى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "**هنري كسنجر**" جادل بقوله سنة 1975 " **بأننا ندخل الآن عصرا جديدا، إن الأنماط العالمية القديمة تتهاوى لقد غدونا نعيش في عالم من الإعتماد المتبادل في الاقتصاد والإتصالات والتطلعات الإنسانية** ".[1]

[1] أحمد نوري النعيمي ، "*البنيوية العصرية في العلاقات الدولية*"، اطلع عليه بتاريخ 29 ماي 2021، https://iasj.net/iasj/download/81fe41fe59691042

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية

يدعو العديد من المنظرين إلى ضرورة تكيف الواقعية مع المعايير الجديدة التي برزت منذ نهاية الخرب الباردة، لا سيما فيما يتعلق بتعدد الفواعل الدولية والتحولات مصادر التهديد ويقترح البعض انطلاقا من المنطق الغرامشي أنه يجب على الواقعية تجاوز الإطار الدولاتي ودراسة ما يحدث داخل الدولة، وبالمثل إقترح" **ليفي** " **Livy صقل وتعديل** النظريات التي من شأنها فهم الوضع الدولي الجديد، والتكيف مع تغيرات المشهد الدولي، وقد أظهر الواقعيون الذين يدرسون الصراعات الإثنية أنهم يرغبون في تطوير الاطار التحليلي الخاص بهم.

ويسلك الاثنو الواقعيون الضوء على أهمية الخوف في الصراعات الاثنية، ويميز" **ديفيد لاك** " **David Lake بين نوعين** من المخاوف : الخوف الذي يمكن ان يتعرض للاستيعاب من قبل الثقافة المهيمنة (مثلا: الكيبك والانجليزية في كندا)، أما الخوف الثاني فهو بالأخص الحشية على الحياة والسلامة الجسدية، ويمكن تبرير هذا الخوف إذا ما كانت أقلية ما موضوعا للتمييز وإنتهاك حقوقها، وخاصة إذا كان التوافق مع المجموعة الأخرى لا يتسم بالوضوح، وكان الخلاف كبيرا جدا بين المجموعتين.

ويمكن أن يحدث هذا الخوف بفعل حالة الفوضى، فعندما لا تستطيع الدولة أن تتدخل لفرض النظام بين المجموعات الإثنية، عندئذ تتجلى وضعية الفوضى، وهو ما حدث في الحياة اللبنانية ففقدان التماسك الهوياتي قاد إلى تفتيت المجتمع، وتسمى هذه العملية باللبنة **LIBANISATION** التي غالبا ما تتسبب بفقدان قوة ووظيفة السلطة المركزية.

ووفقا " لاك " لا تنجم الفوضى فقط بسبب قلة الوسائل والتي تؤدي إثر ذلك إلى إنهيار الهياكل، ولكن يمكن أن يكون سببها عدم رغبة الدولة في فرض النظام، وحاصة عندما

يكون ذلك لفائدة مجموعتها الإثنية. لذا فالتوترات الإثنية تولد الخوف الذي ينتج بدوره بفعل حلة الفوضى، وهذا ما أفرز في الأوساط الأكاديمية مفهوم "**المعضلة الأمنية** ".

وتعتبر المعضلة الأمنية واحدة من المفاهيم الأساسية الواقعية لشرح أو التنبؤ بإندلاع النزاع وهو مفهوم ثابت داخل مختلف النظريات الواقعية، ورغم أن المنطق ذاته بقي سائدا نسبيا إلا أن طبيعة الفواعل الدولية قد تغيرت بالنسبة للتيار الإثنو واقعي، وهكذا فالفرق بين الواقعية والإثنو واقعية يكمن في الانتقال الأنطولوجي الذي يجعل من المجموعة الإثنية الفاعل الأساسي في النظرية وهو ما يعني أن اللاعبين الرئيسيين هم الآن المجموعات الإثنية ويعد هذا التكيف ضروريا لأن الدول لا يمكن إعتبارها الوحدة الأساسية في الصراعات الإثنية بحيث تغدو المجموعات الإثنية هي من يحدد ويتحكم في البيئة السياسية.

وتبعا "بوزن " **POSEN هناك ربع أسباب** رئيسية لتفسير شدة المعضلة الأمنية في الصراعات الإثنية :

- صعوبة التفريق بين القدرات الهجومية والدفاعية للمجموعات
- ميزة وأولوية الموقف الهجومي على الدفاعي
- صعوبة التفريق بين التوطيد وترسيخ ترتكز على الهوية الإثنية، مع لإنشاء قوة عسكرية أكثر فعالية.
- عند إنهيار دولة متعددة الإثنيات تصبح النظرة وإدراك الآخر في كثير من الأحيان أكثر حساسية، بمعنى أن سلوك المجموعات الأخرى يمكن أن يقود بسهولة إلى تفسير بالقلق.[1]

[1] محمد شاعة، *"المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"*، حوليات جامعة الجزائر 31(2017): 176-177.

المطلب الثالث: الليبرالية المؤسساتية أو الليبرالية الجديدة

تعتبر المؤسساتية إمتدادا لدراسات التكامل الوظيفي التي إزدهرت سنوات الاربعينات والخمسينات ودراسات التكامل الجهوي التي سادت سنوات الستينات، وأخيرا دراسات الإعتماد المتبادل المعقدة والدراسات المستندة الى الظواهر عبر القومية التي إزدهرت مع كل من روبرت كوهين و جوزيف ناي في سنوات السبعينات والثمانينات.

في اعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميتراني DAVID MITRANY، لدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، وإعتبر أن سبب الحرب هو تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتصارعة وكحل لهذا إقترح **ميتراني** الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر قومية، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي، حيث توصل روبرت كوهين وجوزيف ناي إلى محورية فواعل أخرى مثل جماعات المصالح، الشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية يجب أخذها بعين الإعتبار، ومن هذا فإن شبكة العلاقات الدولية يجب أن ينظر إليها كشبة عنكبوتية من فواعل مختلفة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متعددة.

مرتكزات اللبرالية المؤسساتية

- **السلام الديمقراطي**

ارتبطت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات ميكل دويل وبروس راست مع فترة الثمانينات، وتتحذ هذه النظرية من كتابات ايمانويل كانط 1795 حول فكرة السلام الدائم مرجعية لها والتي تستند الى ثلاث افكار، التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الإلتزام الإيديولوجي بحقوق

الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية الذي من شأنه كبح جموح السلوك العدواني بحيث تكون الدول أكثر ميلا للسلام.

تسلم هذه النظرية بأن الدول الليبرالية لا تحارب بعضها، ومن الناحية الأمنية وفق نظرية السلام الديمقراطي يعتمد الأمن على تشجيع تطبيق لبرالية المؤسسات، ومنه فالطريق إلى السلام يكون بتشجيع الأنظمة الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان، وتنمية المجتمع المدني.

يصف غراهام أيفانز وجيفري نوينهام في قاموس بنغوين للعلاقات الدولية الديمقراطية بأنها "**الديمقراطيات مصممة مؤسسيا بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبيها، فيما الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع إستراتيجيات ترمي إلى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تفترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن ايضا بفكرة التسوية السلمية للنزاعات وإستحدام القوة في الملاذ الاخير** ".[1]

- تعتبر اللبرالية الجديدة الامن مسألة ضرورية لضمان سلامة الدول، والمؤسسات الدولية تجعل من تحقيق الأمن أمر ممكن لأنها توفر إطار مضمون للتفاعلات الدولية ولاسيما بعد ما ظهرت قضايا جديدة تؤثر على العلاقات الدولية مثل قضايا حقوق الإنسان والبيئة والهجرة و الاقتصاد.
- ان الدول هي لاعب عاقل تزن التكاليف المحتملة والمنافع بطرق مختلفة للفعل وتختار الطريق الاكثر احتمالاً لتحقيق اعلى المكاسب.

[1] خديجة بتقة، " *السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية* "(رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 0000)، 19.

- تعمل الدول في ظروف الفوضى الدولية
- ان التعاون ليس مستحيل في ظل الفوضى الدولية.
- ان مدى وعمق التكامل بين الدول يتزايد على المستويين الاقليمي والدولي.
- ان المكاسب المطلقة هي اكثر اهمية من المكاسب النسبية.

المطلب الرابع: الدراسات النقدية للأمن

1- مدرسة كوبنهاغن واعادة صياغة مفهوم الأمن

اولا: نشأة مدرسة كوبنهاغن

تعود تسمية "**مدرسة كوبنهاغن**" إلى الاجندة البحثية لمجموعة من الباحثين في معهد "كوبنهاغن لأبحاث السلام " بالدنمارك والذي تم إنشاؤه سنة 1985، وأول من أطلق عليها هذا المصطلح هو "**بيل ماكسويني** " في مقاله الصادر سنة 1996 والمعنون بـ" **الهوية والأمن** " إشارة إلى إسهامات **باري**" **بوزان واولي ويفر**" وآخرون ممن شاركهم برنامج البحث فمنذ صدور الطبعة الأول من كتاب "الناس الدولة والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية عام 1983 أصبح عمل" **بوزان** "مرجعا لا غنى عنه في الدراسات الأمنية، كما أسهمت الطبعة الثانية المنقحة من طرف نفس المؤلف سنة 1991 في حيث العديد من الباحثين على التعمق في مفهوم الأمن.

ثانيا: اسهامات" مدرسة كوبنهاغن" في إعادة صياغة مفهوم الأمن

تعتبر نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى عدة دويلات خلف من ورائه دول هشة غير قادرة على حماية مجتمعاتها وأفرادها، أدى هذا إلى صراع إثني وعرقي نجم عنه فيما يعرف عند باري بوزان بالمعضلة الأمنية، فانجر عنها تطهير عرقي وإبادة جماعية لبعض الطوائف والمجموعات، مما حمل البعض الآخر على النزوح إلى مناطق

بعيدة عن النزاع داخل دولتهم وإختار آخرون الهجرة إلى الدول المجاورة هروبا من الحروب والصراعات، وهروبا كذلك بآرائهم ومعتقداتهم خوفا من البطش بهم أو أسرهم، وتهجير قسرا طوائف أخرى، ضف إلى ذلك أثار العولمة والانبهار بالآخر وإتساع الفجوة في المستوى المعيشي والاقتصادي وجاذبية هذه الدول وما منحته من فرص لإعادة بناء حياة جديدة عنوانها إمكانية تحقيق الآمال والطموحات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية، كانت محصلة كل ذلك تقارب الثقافات والهويات وتصادم الحضارات حسب تعبير هنتنغتون، هذا التصادم جعل من الدول المستقبلة تشعر بالخوف على هويتها من الاضمحلال والإنصهار داخل هذه الثقافات المستوردة مما إضطرها إلى اتخاذ إجراءات تكبح بها هذا المد الذي أصبح يتسع مع مرور الزمن، تمثلت فيما يسمى أمننة قضايا الهجرة.

1- مستويات التحليل الأمني: الفرد الدولة والنظام الدولي

إنطلق "**بوزان**" من الصور الثلاث للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها **والتز** مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة الفرد، الدولة، والنظام الدولي في إشارة إلى صعوبة تحديد مفهوم الأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية الأهم وليست الفاعل الرئيسي في فهم السلوكيات الأمنية.[1]

2- قطاعات الأمن الخمس

قطاع الأمن العسكري: وهو القطاع المتعلق بالقدرات الدفاعية والهجومية للدولة.

[1] صباح بالة، "*مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية*"، اطلع عليه بتاريخ 22 مارس، 2021، مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية/https://political-encyclopedia.org/dictionary

قطاع الأمن البيئي: وهو القطاع المتعلق بكل التهديدات البشرية التي تضر بالتوازن البيئي.

قطاع الأمن السياسي: يقصد به مدى إستقرار أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة وشرعيتها وشرعية إيديولوجيتها، ويأخذ تهديد القطاع الساسي بعدين أحداهما داخلي يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وجميع الحركات التي تناهض وتعارض مؤسسات الدولة ورموزها والآخر أي البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي في الدولة كوحدة سيادية.

قطاع الأمن الاقتصادي: هو قدرة الدول على توفير الموارد الطبيعية وقدرتها على تلبية متطلبات سكانها بما يضمن لهم المستوى المعيشي المقبول أما على المستوى الدولي، قدرة الدولة على الوصول إلى الأسواق العالمية والتمويلات الضرورية وتحقيق نوع من السلطة في النظام الدولي.[1]

قطاع الأمن المجتمعي: يذهب "**باري بوزان**" و"**اولي ويفر**" إلى أن الأمن المجتمعي يتعلق بالتهديدات التي تواجه المجتمع وهي التناقضات على مستوى الهوية، اللغة، الدين، المعتقد الثقافة، القضايا الإثنية فتظهر مجموعات تواجه مجموعات أخرى بهويات ومرجعيات إثنية مختلفة مما يؤثر على التماسك والسلم الاجتماعي.[2]

كما يرى" **باري بوزان**" بضرورة الاهتمام بالكيفية التي ينظر من خلالها الأفراد إلى أمنهم بالنسبة إلى الدولة ثم إلى الكيفية التي تتصرف بها بعض الدول إزاء الآخر ولاحظ أن العلاقة بين الدولة والأمة داخل حدودها لا تحقق الأمن الكامل ويبرهن على ذلك من

---

[1] حفيظة مكي، " *النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن: دراسة في الأبعاد والمستويات*"، اطلع عليه بتاريخ 28 مارس، 2021، www.acrseg.org/41405

[2] عبد العظيم بن صغير، " *جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني في ظل التهديدات التقليدية واللاتماثلية*" (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني، ورقلة، 30 –31 جانفي ، 2017).

خلال أن ثلاث عقود من الردع لم تفلح في تحقيق الأمن (فترة الحرب الباردة)، لأن الأمن أصبح مجتمعيا، فأغلب التهديدات تتبع من شعور الإنسان بأنه حبيس بيئة بشرية تضغط عليه اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والتهديدات المجتمعية.

تنحصر في اربع اشكال منها أربع أساسية هي المادية الاقتصادية والتهديدات المتعلقة بالموقع والمكانة ويمكن للأفراد أن يهددوا الأمن من خلال إنظمامهم إلى مجموعات إرهابية أو إجرامية تهدد الدولة.

يعتبر" **باري بوزان** "هو أول من أدخل مفهوم الأمن المجتمعي ولكن تم تطويره من طرف مدرسة كوبنهاغن من خلال أعمال" **اولي ويفر**" وكانت المحاور الأساسية التي دار حولها مفهوم الأمن هي" الهجرة والهوية" وخاصة بعد الصراعات العنيفة التي شهدتها بعض الدول مثل يوغسلافيا السابقة حيث يرى" **ويفر** " بضرورة نقل المرجعية للأمن من الدولة إلى المجتمع فمفهوم الأمن تحول من بقاء الدولة إلى بقاء الشعوب والأفراد وهذا التطور في مفهوم الأمن فرضته جملة من الفواعل الجديدة المصاحبة للعولمة كالظواهر العابرة للحدود والعرقيات وتدفق المهاجرين، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية أصبح يهدد المجتمع قبل الدولة. وبالتالي أثار ويفر قضية جديدة لم تكن تعنى بها الدراسات الأمنية وهي الهوية وفي هذا السياق عرف ويفر سنة 1993 الأمن على أنه " **قدرة المجتمع على المحافظة على مميزاته الخاصة، رغم التهديدات الظاهرة والخفية، وبصفة خاصة الأمن هو إستمرار المخطط التقليدي للغة الثقافة المجتمع الهوية والقيم الوطنية والدينية**".

وتكلم" **باري بوزان** " على ما اسماه الأمن الهوياتي " **قدرة المجتمع على الإستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة او الفعلية وبذلك يصبح**

المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية هي القيمة المهددة".[1]

3- أمننة قضايا الهجرة

الهجرة ظاهرة و معطى أو متغير اجتماعي أدخل ضمن الحيز الأمني عن طريق خطاب صانعي القرار والنخب وإعطائه بعد التهديد وعلى أنه يحمل المخاطر ضد الدولة ويؤثر على النسق العام وتركيبة المجتمع من خلال صدام الهويات وإمكانية إنصهارها في الثقافات المستوردة، وكذلك ربطها بالإرهاب ونقلها إلى الأمراض وتأثيرها على العمالة المحلية، ومن خلال هذا الخطاب المتكرر من طرف النخب والفاعلين تم قبولها من طرف المستقبل وهو الجمهور، هذا أدى إلى إتخاذ إجراءات إستثنائية فيما يخص المجموعات المهاجرة ووضع إطار قانوني خاص يضبطها من رقابة وتفتيش وتضيق لبعض الحريات ووضع شروط معينة لحرية التنقل يمكن أن تكون في كثير من الأحيان مخالفة لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

مفهوم الأمننة:

تعتبر" الأمننة" ثالث إسهامات مدرسة كوبنهاغن المهمة التي تم تقديمها كمفهوم سنة 1995 من قبل" **اولي ويفر**" والذي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، ويرى" باري بوزان" أن عملية إضفاء الطابع الأمني على مجال معين تتم عبر عملية لغوية خطابية، حيث يعمل هذا الخطاب على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية،

[1] إبراهيم سعد الشاكر فزاني، *الهجرة الغير شرعية والأمن المجتمعي: مفارقة البحث عن الأمن الشخصي المهدد لأمن المجتمعات*"(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين ، 17و18 أكتوبر، 2019).

وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على السياسة أو الفواعل المتحكمة إلى المؤسسات الدولية وعقد ترتيبات إستثنائية الغاية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر المحدقة به.[1]

عناصر الأمننة

أمننة الفعل:

هو فعل الخطاب بإستعمال مصطلحات الأمن فيما يتعلق ببعض الأحداث والقضايا والمسائل والتطورات بحيث يجب التأكيد على ان تلك الظواهر تعتبر تهديد أو خطرا، وبالتالي يتم تحويلها لانعدام الأمن، فالأمننة هي وسيلة فعالة لحشد الرأي والأصوات والدعم الساسي والمؤسساتي، فانعدام الأمن يعني الخوف، والخوف هو أداة مهمة للعمل السياسي.

الفاعل:

الفاعل هو الذي يريد أمننة قضية ما، وبالتالي فالفاعل يجب أن يكون في السلطة ويحظى بالشرعية السياسية حتى يستطيع التأثير على الجمهور ويقنعهم بأن تلك القضية تعتبر تهديد، أي يجب أن تتوفر المصداقية في صانعي القرار لكي يكون الخطاب مقنعا ومقبولا من طرف الجمهور، لأن أمننة قضية ما تتبعها إجراءات استثنائية قد تقيد من حرية الأفراد على جميع المستويات وبالتالي يتقبل الجمهور الإجراءات دون رد فعل يخل بالترتيبات الموضوعة قيد القرار.

[1] نور الدين دخان، "*خطاب الأمننة الكلية واشكاليات التدخل والسيادة في العلاقات الدولية*"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 2(2020): 41-42.

الجمهور

هو المستهلك للخطاب والذي يمكن الفاعل من العمل، ومن الأهمية بمكان، يمكن للجمهور الاشتراك في التهديد الأمني الذي يشكله من أجل إنتاج تأثيرات سياسية فعلية، ولتحقيق هذا النجاح يجب أن يكون الفاعل على دراية بشعور الجمهور.[1]

2- مدرسة" أبرست ويث" وتسييس قضايا المهاجرين

تعتبر مدرسة "**أبرست ويث** "آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية، وهي المدرسة الأكثر عقلانية ورشادة عن طريق تبنيها المنطق التسيسي للقضايا الأمنية، حيث يمثل كل من" **كين بوث**" و "**ريتشارد واين جونز**" أبرز رواد هذه المدرسة، إنطلقت مدرسة "**ويلز**" في تصورها للأمن من إنتقادها لأهم أفكار ومسلمات المدرسة "**الواقعية**" **وكذلك مدرسة "كوبنهاغن" حول مركزية الأمن الوطني والأمن المجتمعي والفهم الصفري للأمن إذ يكتب" بوث" في ذلك " تبدأ الدراسات النقدية برفض النظرية الكلاسيكية للأمن، أنها ترفض بشكل خاص تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها مركز الموضوع** " فاذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية، فإن الإنتهاكات لحقوق الإنسان والإضطهاد السياسي ونقص الموارد، النزاعات الاثنية مشكلات الهجرة والإندماج الإرهاب، الجريمة المنظمة، تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعية وملموسة وأكثر خطورة، وبالتالي فانطولوجيا فإن مرجعية الأمن تخرج عن نطاق الدولة لتشمل الأفراد والجماعات والإنسانية جمعاء.

[1] علي بلعربي، "*أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي*: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الاوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2(2019): 874-875.

ويشير "**واين جونز**"، "**إن الدراسات الأمنية لمدرسة ويلز تسعى إلى تطوير ما أسماه بوث "علم الأخلاق عالمي " كبديل للنظرية الأمنية الكلاسيكية التي تنبع من علم كئيب**".

أولا: البعد الطوباوي والإنعتاق في تصورات مدرسة" أبريست ويث"

يعتبر "**كين بوث**" أول من طرح مفهوم الانعتاق في مقال بعنوان "**الأمن والانعتاق**" سنة 1991 حيث أكد أن الهدف الأساسي للدراسات الأمنية هو الإنعتاق من أي التحرر التقدمي للأفراد والمجموعات من الأخطار الإنسانية البنيوية والعرضية وبتبنيه لمفهوم الإنعتاق أعاد البعد المعياري للدراسات الأمنية، وذلك بتأكيده ليس على ما هو كائن، ولكن ما يجب أن يكون عليه الأمن.

ثانيا: الهجرة والأمن في إطار مدرسة "ويلز"

على خلاف مدرسة "**كوبنهاغن** "في أمننتها لقضايا الهجرة فإن مدرسة" **ويلز**" عملت على تسييس الأمن والهجرة فأصبح بذلك يتضمن مختلف القضايا والإشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة وعلى هذا الأساس فإن تسييس الأمن يصبح قريب لما طرحته مدرسة" **كوبنهاغن**" في نزعها للأمننة حيث إنتقدت مدرسة" **ويلز**" تركيز مدرسة "**كوبنهاغن**" على أفعال الخطاب واللغة في أمننة قضايا الهجرة، وركزت على أهمية الممارسات غير اللغوية وبالرغم أن مدرسة كوبنهاغن في أمننتها للهجرة تركز على عامة الجمهور، فإن مدرسة" **أبرست ويث**" لا تعطي أهمية كبيرة لعامة الجمهور فهي تركز على فئة معينة وهو ما تسميه بالجمهور الواعي والذي تمثل فيه المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والمهاجرين والنقابات الفئة الأكثر وعيا بالقضايا الداخلية والخارجية، والتي يكون

لها دور ايجابي في البحث علن حلول ايجابية تراعي مصالح المهاجرين عن طريق إنارة الراي العام وجعله أكثر وعيا بقضايا الهجرة الدولية.[1]

3- مدرسة باريس" نزعة القوننة وتجريم المهاجرين"

عرفت بداية تسعينيات القرن العشرين إنتشار أدبيات تركز على إشكاليات الأمن الداخلي وممارسات الشرطية، وتشكل الحقل الأمني وهي أدبيات تتناول الأمن كتقنية للحكم، بمعنى ممارسة الضبط الاجتماعي باستعمال التكنولوجيا (كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية، والفحص القبلي والمراقبة عن بعد وغيرها)، وشبكات محترفي الأمن التي تتشكل من الخبراء في مجال الأمن الداخلي والخارجي كرجال الشرطة والدرك والجمارك، وحرس الحدود، وحرس السجون وأعوان المطارات والموانئ البحرية.[2]

إسهامات مدرسة باريس في الدراسات الأمنية

1- الأمن كنمط للممارسة الشرطية والمراقبة: تعتبر فكرة المراقبة او العين الإلكترونية بحسب" دايفيد ليون" تجسيدا معاصرا لفكرة البانوبتية عند" فوكو" والفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، وتتخذ هذه البانوبتية في مجتمعنا المعاصر أشكالا عديدة إستخبارات الإتصالات، الإستخبارات الالكترونية، إستخبارات الرادار، وإستخبارات الصور فهي كلها تعمل تحت علامة الإستخبارات التقنية التي تشكل نظاما جديدا للقوة في العلاقات الدولية في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة

[1] إدريس عطية، " *النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الاوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء*"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية 1(2018): 49-51.

[2] حمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسة 212(2018): 176.

الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة "الصورة لا تكذب " هي تعمل بمثابة مصدر تقني استراتيجي للحقيقة الأمنية.[1]

2- دمج الأمن الداخلي بالأمن الخارجي: ذهب أنصار مدرسة باريس في تطوير مفهوم الأمن إلى ضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي حيث يوجد أصل هذا التمييز في فكرة الدولة ذات السيادة وطريقة التنظيم البيروقراطي المرتبط بها، فطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، جعلت مفهوم الدولة في نظرهم غير قادرة على التكيف مع الأجواء المتوترة بين مهنيي السياسة والقضاة والشرطة والعسكر، وعليه ترى مدرسة باريس أن الدمج بين الأمنين الداخلي والخارجي شرط ضروري لكي يمارس الحقل الأمني تأثيراته، يؤدي دمج الإثنين إلى توسيع انشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطة السياسة العالمية حيث يقول" **بيجو** ": "**أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة والإكراه فقط ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية** " حيث أن التهديد لم يعد موجها للدولة وبقائها واستقلالها كما كان في السابق، وإنما أصبح موجها إلى الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية أن تزايد الضغوط الاجتماعية بسبب التدفق المستمر للمهاجرين، ونتشار الإرهاب داخل الدول أدى إلى خطاب أمني يركز أساسا على المجتمع بدل الدول.[2]

كما يرى" **جيف هيوسمان**" أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة إلى أوروبا تجعل الحياة أقل أمنا ومهدد سياسيا واجتماعيا وثقافيا.

---

[1] خالد بومنجل، "*النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية*"، اطلع عليه بتاريخ 27 أفريل، 2021، https://www.ssrcaw.org /ar/show.art.asp?aid=532199

[2] عبد الفتاح علي الرشدان، "*تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير*"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية 3(2019): 123-124.

وحسب" **بيغو** " فان مسار تجريم المهاجرين يؤثر إلى حد كبير بعاملين اثنين في شكل بناء متكامل هما:

أولا من الناحية اللغوية:

أن مفهوم المهاجر يعبر عن الشكل الذي يترك بلده الأصلي وبالتالي فهو" الآخر" مقارنة "بالأنا" ويتم توظيف هذا الإختلاف إثنيا وعرقيا وتحميله مضامين ثقافية حضارية اجتماعية لينطوي تدريجيا هذا المصطلح ليصبح "**المهاجر الجانح والمجرم** " في شكل دلالة لغوية تربط المهاجر بكل الآفات السلبية المرتبطة بالإرهاب، الجريمة، العنف والسلوك اللا حضاري.

ثانيا من الناحية الادراكية:

والتي يتم فيها بناء خريطة إدراكية من التعقيدات المغروسة في المجتمع، الثقافة والمؤسسات تربط صورة الهجرة ولمهاجرين بالغزو الآتي من الجنوب غير المستقر فمن الناحية الاقتصادية مرتبطة بأزمة البطالة، من الناحية السياسية مرتبطة بالتهديد للأمن الوطني، ومن الناحية الثقافية تهديد للهوية الوطنية، وديمغرافيا إرتفاع الخصوبة وهنا يصبح المهاجر عدو أو" **خصما مشترك** ".[1]

[1] حنان عنان وليليا بن ساعد، *الهجرة واللجوء وإنعكاساتهما على أمن الدول: دراسة حالة هجرة ولجوء السوريون نحو أوروبا* "(رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2016)، 102.

خلاصة

من خلال دراسة الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الهجرة لوحظ أنها في منحنى تصاعدي نتيجة تعدد الدوافع من حيث تطور نوعية المواصلات والعولمة وزيادة الفجوة الاقتصادية بين الدول وإنتشار الحروب والصراعات الإثنية، العراق، سوريا، ليبيا، دول الساحل الإفريقي، قضية الإيغور، الإتفاقيات الدولية في إطار تبادل الطلاب بين الجامعات، بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة بعض القوانين المجحفة والصارمة وسياسة الكوطة والإنتقائية من طرف بعض الدول، وكذلك ظهور الأحياء الكبيرة الخاصة ببعض العرقيات مثل حي كالي المتواجد بفرنسا والمدن الصينية China Town.

الفصل الثاني:

تداعيات المجموعات المهاجرة على الأمن الدولي

تمهيد

لقد تم مناقشة ظاهرة الهجرة الدولية في الفصل الأول من حيث المفهوم والدوافع والأشكال، والهجرة الدولية كما لها مسببات لها تداعيات على مختلف الدول سواء دول المنشأ أو العبور وحتى دول الإستقبال، وتختلف حدتها حسب الإطار المكاني والزماني وكذلك النظام السياسي وهو ما سنحاول دراسته في الفصل الثاني.

المبحث الأول: الهجرة ضمن النقاشات الدولية

نتناول في هذا المبحث مختلف الإتفاقيات الدولية والاقليمية والثنائية المنعقدة تحت إطار الهجرة، وتداعياتها على الأمن الدولي.

المطلب الأول: الإتفاقيات الدولية حول الهجرة والمهاجرين

1- الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 1990

تضمنت الاتفاقية المذكورة سلفا ثلاثة وتسعون مادة وثمانية أجزاء تمحور كل منهم على حماية حقوق العمال وأسرهم وذويهم تحت الإطار العام لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.[1]

كانت هذه الاتفاقية تدرس صياغة الإطار القانوني لحماية المهاجرين من حيث الجانب الإنساني وكذلك الحد من تداعيات الهجرة بمختلف أنواعها، حيث كرست هذه الاتفاقية معالجة قضية فئة المهاجرين وأسرهم بتاريخ 18 ديسمبر 1990 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة حيث نصت الاتفاقية على حماية حقوق جميع العمال ومسؤولية الدول المهاجر إليها كما تنص الاتفاقية على مجموعة من المعايير تلزم الدول إحترام المهاجرين سواء النظاميين وغير النظاميين، فضلا على إلتزامات دول المنشأ.[2]

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *"الإعترافية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 1990"*، قرار رقم 185/45، اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021،
https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic_IHRI/295932.pdf

[2] الإطار الإعترافي للقانون الدولي للهجرة على المستوى الدولي، اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021،
https://maraj3.com/2011/01/framework-convention-international-law-migration-global-level/

2- إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين19 سبتمبر2016

جاءت هذه الاتفاقية ضمن معالجة الحركة الكبرى للاجئين والمهاجرين حول العالم وإستقرارهم في بلدان غير بلدانهم الأصلية نتيجة لعدة دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية، ودعوة لإحترام حقوق الإنسان والإتفاقيات المتعلقة بحقوق الأفراد والجماعات المهاجرة من طرف الدول المضيفة، وقد نصت هذه الاتفاقية على عدة إلتزامات نذكر من منها:

1- التركيز على الجانب الإنساني من حيث إستقبال فئتي اللاجئين والمهاجرين من خلال حفظ الكرامة والإعتبارات الجنسانية وسرعة التكفل بهم.

2- مراعات الإحتياجات الخاصة للاجئين والمهاجرين من أمثال النساء المعرضات للخطر والأطفال ولاسيما الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم والمنتمون إلى أقليات عرقية وضحايا العنف والأشخاص ذو الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون التمييز لأي سبب والشعوب الأصلية وضحايا الإتجار بالبشر وضحايا الإستغلال وتهريب المهاجرين.

3- التعاون الدولي في تعزيز الحدود لما له أهمية على أمن الدول المستقبلة بما يتصل بالجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب والإتجار بالبشر، والتعاون في مجال تبادل المعلومات، كما ننوه إلى إلتزام الدول بعدم الإرجاع القسري للأفراد.

4- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص أثناء العبور وبعد الوصول وبالنسبة للأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء البدني والنفسي أثناء العبور ومعالجة إحتياجاتهم الفورية فور وصولهم.

5- معالجة الحالات الخاصة للاجئين والمهاجرين العابرين بطريقة غير قانونية دون الإخلال بحق طلب اللجوء، والسعي إلى مكافحة سوء التمييز الذي تعاني منه الفئتين.

6- تعزيز آليات البحث والإنقاذ للأشخاص الذين تقطعت بهم السبل عبر مناطق التنقل البحرية منها والبرية، ووضع خارطة معلومات للأماكن والطرق التي تتضمن المخاطر.

7- الإشارة إلى الأمراض التي يمكن أن تصيب اللاجئين والمهاجرين مثل مرض نقص المناعة والقيام بالتشخيص، والتكفل بالمصابين وتقديم لهم الرعاية المناسبة.

8- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من الحصول على جميع الحقوق ضمن إطار حقوق الإنسان ومحاربة التمييز والعنف الجنسي وتقديم رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

9- التعهد بمكافحة ظاهرة كراهية الاجانب والتمييز العنصري اتجاههم، وإتخاذ التدابير اللازمة لإندماجهم وإحتوائهم، والإلتزام بتقديم الرعاية الصحية والتعليم وإمكانية لجوئهم إلى القضاء والتدريب اللغوي.[1]

3- الميثاق العالمي للهجرة النظامية والأمنة والمنتظمة 19 ديسمبر 2018

أقرت الجمعية العامة هذا الإتفاق من خلال التصويت، حيث صوت 152 بلدا لصالح القرار بالتصديق عليه، في حين صوتت الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية التشيكية والمجر وإسرائيل وبولندا ضده، فيما إمتنعت 12 عشرة دولة عن التصويت. ولقد نص الميثاق على ثلاثة وعشرون بندا بخصوص الهجرة النظامية الآمنة والمنتظمة وهي كالتالي:

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، *إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين* "، القرار رقم 71/1 بتاريخ 03 أكتوبر 2016، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2021،
https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/NY_Declaration_AR.pdf

1- جمع وإستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

2- تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس لمغادرة بلدهم الأصلي.

3- تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.

4- ضمان حيازة جميع المهاجرين لما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية.

5- تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.

6- تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.

7- معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.

8- إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.

9- تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.

10- منع الإتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.

11- إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة.

12- عدم اللجوء إلى إحتجاز المهاجرين الا كملاذ اخير، والعمل إلى ايجاد بدائل.

13- تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ باجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم.

14- تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.

15- تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.

16- تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الإندماج والتماسك الاجتماعي المتكاملين.

17- القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة من الهجرة.

18- الإستثمار في تنمية المهارات وتيسير الإعتراف المتبادل بالمهارات والكفاءات والمؤهلات.

19- خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.

20- تشيع ارسال التحويلات المالية بوسائل اسرع وأكثر امانا واقل كلفة وتيسير الإندماج المالي لمهاجرين.

21- التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة أمنة تصون كرامتهم، وكذلك اعادة إدماجهم إدماجا مستداما.

22- إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، والإستحقاقات المكتسبة.

23- تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقا للهجرة النظامية والأمنة والمنتظمة.[1]

4- منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا الاستراتيجية الاقليمية 2020-2024

جاءت هذه الاستراتيجية للتأكيد على الاتجاهات والتحديات الاقليمية وعبر الاقليمية الحالية والمستقبلية، فيما يتعلق بالهجرة وحالات النزوح، وكيفية تحديد المنظمة الدولية

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الإعتراف العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، القرار رقم 195/73 الصادر في 11 جانفي 2019، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2021، https://www.un.org/ar/ga/73/resolutions.shtml

للهجرة لمعالجتها، وتمكيننا من الاستجابة لإحتياجات وتطلعات المهاجرين والسكان النازحين في مختلف انحاء العالم وبناء مجتمعات صالحة لعالم متحضر ومتنقل ومترابط، وكذلك لتعزيز بيئة شاملة وعادلة، ومسترشدة بالسياسات والبرامج القائمة على الادلة واستهداف المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المضيفة على حد وسواء واعتماد نهج يشمل المجتمع باسره وتعزيز الشراكات بين الجهات المعنية المختلفة لمساعدة المهاجرين على الإندماج والاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم.

تم تطوير الاستراتيجية الاقليمية للشرق الاوسط وشمال إفريقيا 2020-2024 بناء على سلسلة من المشاورات التي جرت في المكتب الاقليمي مع البعثات القطرية مع التنسيق مع مقر المنظمة الدولية للهجرة وتضمنت هذه المشاورات جلسات من العصف الذهني لتحديد الأولويات الرئيسية ومجالات التطوير المؤسسي وتم النظر في توقعات الهجرة والتطورات السياسية في المنطقة، فضلا عن إلتزامات المنظمة نحو تعزيز مسارات الهجرة النظامية وقد حددت ثلاث أهداف رئيسية تمكن المجتمعات المضيفة في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط التعايش مع المهاجرين والسكان النازحين ضمن بيئة شاملة وعادلة.

أولا: المرونة

التأكد من أن المهاجرين والسكان النازحين والمجتمعات المضيفة والحكومات في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا يتمتعون بالاستعداد والقدرات اللازمة للإستجابة والحد من مجموعة المخاطر الواسعة التي قد تواجههم في جميع مراحل الهجرة.

ثانيا: امكانية التنقل

تعزيز مسارات التنقل الحالية والأمنة والقائمة على الحقوق وتطويرها.

ثالثا: الحوكمة

قيادة العمليات الأقاليمية والإقليمية والوطنية والمحلية القائمة على الأدلة لتعزيز قدرات الحكومات على دمج حرية التنقل ضمن سياسات وأطر قانونية ومؤسسات وآليات تعاون دولي أفضل من خلال بيانات محسنة.[1]

المطلب الثاني: الإتفاقيات الدولية الاقليمية حول الهجرة والمهاجرين

1- إعلان برشلونة

نشأ بموجب هذا التعاون شراكة أورو مغاربية سنة 1995 تضمن ثلاث مجالات، رئيسية هي التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الثقافي والاجتماعي وفي سنة 2005 أضيف مجال رابع وهي الهجرة، ففي الشق الاجتماعي والثقافي نص إعلان برشلونة على التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث ان الشركاء من الدول المتوسطية ووعيا منهم بمسؤولية اعادة الإدماج يلتزمون من خلال إتفاقيات ثنائية بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياهم الذين هم في وضعية غير قانونية، والجديد الذي جاء به الإعلان هو تحميل دول الجنوب مسؤولية الهجرة السرية من خلال الإتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الاطراف المعنية لاتخاذ اجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطارا ملائما يمكّن لأوروبا من اشراك هذه الدول في مواجهة الهجرة، وتجلى هذا الطرح فيما بعد في لقاءات 5+5 حيث يتم في كل مرة التأكيد على ضرورة محاربة الهجرة من خلال التعاون مع دول المتوسط، ففي القمة الأولى لحوار 5+5 المنعقد بتونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003 اكد رؤساء الحكومات على ان مجابهة الهجرة غير الشرعية

[1] وكالة الأمم المتحدة للهجرة، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: الاستراتيجيّة الإقليميّة 2020–2024، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،
https://www.iom.int/sites/default/files/ar_middle_east_and_north_africa_regional_strategy_2020-2024.pdf

والإتجار بالبشر تستدعي القيام بعمل مشترك ومنسق بما في ذلك المجال العملياتي، وفي لقاء وهران سنة 2004 والذي ضم رؤساء خارجية المجموعة، اعتبرت الهجرة غير الشرعية من الملفات الحساسة التي يجب معالجتها مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتي تعتبر تهديدا للأمن والإستقرار في المتوسط، حيث سعى الاتجاه الاوروبي للتخلص من المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين فوق ترابه، وفي قمة مالطا المنعقدة يومي 5 و6 اكتوبر سنة 2012 اكد قادة دول وحكومات المجموعة في بيانهم الختامي على ان السيطرة على الهجرة السرية تتطلب تحركا يتم التشاور بشأنه للتصدي للأسباب العميقة للهجرة مع ارساء تضامن فعال وسريع وملموس.[1]

2- سياسة الجوار الأوروبي

تم اطلاق سياسة الجوار الاوروبية استجابة للرغبة في توسيع الاتحاد الاوروبي، سنة 2004 حيث تم نقل الحدود الخارجية للاتحاد الاوروبي إلى الشرق والجنوب، سعيا من أجل تعزيز الإستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، تنظم سياسة الجوار الاوروبية علاقات الاتحاد الاوروبي مع 16 عشر دولة في المنطقتين الشرقية والجنوبية المحاذيتين له، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، المغرب، الاردن، لبنان، سوريا، فلسطين، الكيان الصهيوني، ارمينيا، اذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، اوكرانيا، وقد كانت الهجرة من القضايا الحساسة التي دعت اليها سياسة الجوار الاوربية لمعالجتها من خلال البحث عن الاسباب الجوهرية لها والتخفيف من وطأتها على البلدان المضيفة والمصدرة لها وكذلك البلدان التي تعتبر نقطة عبور لها، باتخاذ اجراءات اعادة

[1] صبيحة بخوش، "*التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية*"، مجلة القانون المجتمع والسلطة 1(2014): 13-14.

من ليس له اومن لم يعد لديه الحق في الاقامة في الاتحاد الاوروبي، ضمن إتفاقيات إعادة القبول ووضع مخططات العودة الطوعية للأشخاص إلى بلدانهم الأصلية.[1]

3- حوار ابو ظبي

أسس سنة 2008 وضم كل من أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا كدول المقصد و افغانستان، الهند، بنغلاديش، اندونيسيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تايلاند، الفيتنام كدول المنشأ وقررت على ان الاجتماعات مرة كل سنة بين كبار المسؤولين واجتماعات وزارية مرة كل سنتين وكان المراقبون حكومات بما فيها الحكومة السويسرية منظمات الأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، هيئة الأمم المتحدة للهجرة)، البنك الدولي، ممثلين محتارين عن القطاع الخاص، واتحادات النقابات والمجتمع المدني، وهو عملية تشاورية اقليمية بشان تنقل العمال، طوعية وغير ملزمة تقودها الدول الاعضاء يتم من خلالها التركيز على مشاريع اقليمية رئيسية تشمل التكنولوجيا والمعلومات الشاملة وبرامج توجيه البدائل لنماذج التوظيف الحالية، الإعتراف المتبادل بالشهادات ومصادقة المهارات المهنية تقييم ما اذا كان العامل حامل لشهادة يتقاضى اجرا اعلى في سوق العمل، مستقبل عمال المنازل المهاجرين في دول مجلس الخليج، ومستقبل العمل، النوعية التقنية للمناقشات ولاسيما أن الاجتماعات تضم وزراء مسؤولين عن هجرة العمال فضلا عن موظفين رفيعي المستوى يتعاملون بصفة خاصة مع مسائل هجرة العمال، منح صفة المراقب للمثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث شارك في الاجتماع الوزاري سنة 2019 واجتماع كبار المسؤولين سنة 2018 منظمة ارباب العمل والمجلس النقابي الاقليمي لجنوب آسيا اضافة إلى مسؤولين

[1] سليم بلحماش، "الجهود الأورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية 3(2019): 147.

عن المجتمع المدني، كما دعي مراقبون حكوميون من اوغندة وتنزانيا وكينيا للمشاركة في اجتماع مسؤولين رفيعي المستوى في كولمبو سيريلانكا عام 2018.[1]

المطلب الثالث: إتفاقيات التعاون الثنائية حول الهجرة والمهاجرين

1- الاتفاقية الايطالية الجزائرية: بموجب هذه الاتفاقية عملت ايطاليا على ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين المتواجدين فوق التراب الايطالي وهذا بالتعاون مع الحكومة الجزائرية.

2- الاتفاقية الايطالية التونسية: ابرمت هذه الاتفاقية سنة 2011، حيث عملت كلتا الدولتين على تكثيف الجهود بينهما خاصة التعاون الأمني بتزويد الدولة التونسية بالمعدات لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين من زوارق سريعة ودورات تكوينية لأفراد الشرطة.

3- الاتفاقية الايطالية المصرية: تضمنت هذه الاتفاقية تحمل الدولة الايطالية كل اعباء عمليات إرجاع المهاجرين المصريين إلى بلدهم.

4- الاتفاقية الايطالية الليبية: عقدت هذه الاتفاقية سنة 2007 بطرابلس وتمحورت حول الجانب التكويني بقيام كلا الطرفين بدوريات بحرية يتواجد على متنها طواقم بحرية مشتركة بهدف القيام بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ داخل المياه الاقليمية الليبية او الدولية.

[1] اللجنة الاستشارية لسياسات منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة العادلة في الشرق الأوسط، مذكرة نقاش لواضعي السياسات، الحوارات الاقاليمية حول الهجرة التي تشمل البلدان في الشرق الاوسط وإفريقيا، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-eirut/documents/publication/wcms_736238.pdf

5- الاتفاقية الاسبانية المغربية: نصت هذه الاتفاقية على قبول الجانب المغربي بإستقبال المهاجرين المغربيين المتواجدين على التراب الاسباني وفي المقابل تسمح اسبانيا بعمل المواطنين المغربيين داخل الدولة ضمن عقود عمل موسمية لا تتجاوز تسعة اشهر.[1]

6- اتفاقية بين الولايات المتحدة الامريكية و غواتيمالا 2019: وسمت هذه الاتفاقية بـ"**دولة ثالثة أمنة** "، وقعت الاتفاقية بالبيت الابيض بين وزير الداخلية الغواتيمالي" **إنريكيه دينغنهارت**" و وزير الأمن الداخلي بالنيابة " **كيفن ماكليناان** "ويمكن ان يتم تطبيق الاتفاقية على مهاجرين سلفادوريين وهندوراسيين يعبرون غواتيمالا أثناء توجههم إلى و.م.أ، وتلزم هذه الاتفاقية المهاجرين القاصدين و.م.أ والذين يدحلون غواتيمالا طلبا اللجوء إلى الاراضي الامريكية وأثناء تواجدهم فوق التراب الغواتيمالي ستؤمن السلامة لطالبي اللجوء القانونيين ووقف عمليات الاحتيال في طلبات اللجوء.[2]

المبحث الثاني: تداعيات الهجرة على أمن الدول المستقبلة

يحاول هذا المبحث دراسة تداعيات الهجرة على أمن الدول المضيفة بمفهومه الموسع والذي يشمل كل الجوانب الاقتصادية والمجتمعية والعسكرية والبيئية.

المطلب الأول: أثر الهجرة على الأمن الاقتصادي للدول المستقبلة

حسب التقرير الذي صدر عن صندوق النقد الدولي في 19 جوان 2020 والذي قام به مجموعة من الخبراء (فيليب انغلر، مارغو ماكدونالد، روبرتو بياتسا، غالين شير والموسوم

[1] اللجنة الاستشارية لسياسات منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة العادلة في الشرق الأوسط، 148.

[2] فرانس24/ أ ف ب، الولايات المتحدة وغواتيمالا توقعان إعترافية "دولة ثالثة آمنة" المثيرة للجدل حول طالبي اللجوء، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،
https://www.france24.com/ar/20190727-اللجوء-طالبي-للجدل-المثير-آمنة-ثالثة-دولة-إعترافية-غواتيمالا-المتحدة-الولايات

ب الهجرة إلى الاقتصاديات المتقدمة يمكن ترفع ان معدلات النمو حيث جاء في التقرير ان المهاجرين في الاقتصاديات المتقدمة يرفعون الناتج والانتاجية على المديين القصير والمتوسط، بحيث ان زيادة اللاجئين بنسبة نطة مئوية واحدة مقارنة بالعمالة الكلية يرفع الناتج إلى 01 بالمئة مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم، ويرجع هذا إلى ان العمالة الأصلية والمهاجرة يقدمون إلى سوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الانتاجية وكذلك تشير عمليات المحاكات التي اجريناها إلى ان متوسط دخل السكان الأصليين يستفيد من زيادة الانتاجية التي يحققها المهاجرون، حتى وان كانت زيادة متواضعة، غير ان اثر الانتاجية الايجابي لا يكون في حالة اللاجئين المهاجرين إلى اقتصاديات الاسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، ويعكس هذا ما يواجه اللاجئون من صعوبة الإندماج داخل اسواق العمل المحلية.[1]

فيما يرى اخرون ان الهجرة لها آثار سلبية تكمن في:

1- الإخلال بآليات بسوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

2- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الانتاجية المنخفضة، وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور اقل وشروط عمل قاسية.

3- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية

4- الضغط على المرافق العامة، والخدمات الأساسية

5- انتشار المشاريع الوهمية

[1] فيليب إنغلِر وآخرون، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، صندوق النقد الدولي، اطلع عليه بتاريخ 11 ماي، 2021،
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth

6- تزايد مشاريع غسل الاموال.[1]

وفي دراسة أخرى تحليلية لمدى التأثير السلبي للمهاجرين على البعد الاقتصادي، وكانت اوروبا كعينة محل الدراسة بإعتبارها من أكثر القارات إستقبالا للمهاجرين، حيث تتمثل المصاريف الأولية التي تثقل كاهل الاقتصاد الاوروبي في تامين المأكل، والمأوى وكلفة المدارس وتعليم اللغة للمهاجرين اضافة إلى المساعدات المالية الشهرية تبدأ من 10 يورو للشخص الواحد الذي يسكن في مراكز الإستقبال وتصل إلى أكثر من 300 يورو للذين يتم ايواؤهم في المنازل اذ تتراوح الكلفة الاجمالية للمصاريف الأولية ما بين 8و 12 الف يورو لكل طالب لجوء، اضافة إلى مصاريف أخرى لتمكين المهاجرين وبأسرع وقت من الإندماج في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع التي تحتاج اليهم، ويضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين، فمنذ العام 2000 إلى العام 2016 أنفق الإتحاد الأوروبي 11.8 مليار يورو على عمليات الترحيل، وتظهر بعص الاحصائيات كلفة إستقبال المهاجرين غير الشرعيين في بعض الدول التي تعد الأكثر إستقبالا للمهاجرين، اذ تتوقع المانيا زيادة 0.5 بالمئة على الناتج المحلي الاجمالي سنويا في العامين 2016 و2017، في حين أن النمسا ارتفعت كلفة المهاجرين من 0.1 بالمئة من الناتج المحلي في العام 2014 إلى 0.15 بالمئة في العام 2015 ومن المتوقع ان ترتفع إلى 0.3 بالمئة في العام 2017، أما السويد فقد زادت من ميزانية الانفاق على الهجرة في العام 2017 لتصبح 0.9 بالمئة من الناتج المحلي من أجل تحسين إدماج المهاجرين.[2]

[1] فايزة بركان، " آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013)، 58.

[2] محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، "الأضرار الإقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية: قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، مجلة قانون العمل والتشغيل 1(2018): 164.

المطلب الثاني: أثر الهجرة على الأمن المجتمعي للدول المستقبلة

إن الخطر المفترض للهجرة على الأمن المجتمعي للدولة، ليس تهديدا موضوعيا وعالميا وانما تهديدا ذاتيا يعتمد على الطرق التي تحدد بها الدول المستقبلة نفسها، على سبيل المثال قد ترى بعض الدول التعددية الثقافية غير مرغوب فيها في حين تفخر دول أخرى بتنوعها الثقافي كما اوضح "**هيزلر وليتون- هنري**" في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية فان معظم الدول الاوروبية قد خضعت للتحول من دول متجانسة إلى حد ما، والتي كان اعضاؤها مرتبطين بشعور مشترك بالهوية الثقافية والعرقية، إلى دول غير متجانسة تتكون من عدة مجموعات وطنية، في هذه الحالات قد ينظر إلى الهجرة على انها تهديد للأمن المجتمعي حيث انها تتحدى الهوية القومية التقليدية للدول والقيم الأساسية، وعلاوة على ذلك فان عدم قدرة المهاجرين على عدم الإندماج يكون له تأثير سلبي على إستقرار المجتمع والحكومة، وللإشارة فان هناك عامل يحدد رغبة الدول في قبول المهاجرين او رفضهم الا وهو التقارب العرقي، اي انه من المرجح ان تكون الحكومة ومواطنيها متقبلين لأولئك الذين يتشاركون معهم نفس اللغة او الدين او العرق، في حين ان المهاجرين الذين لا يشاركونهم نفس الهوية فهم بمثابة التهديد عندهم، لهذا نجد نظرة الاوروبيين الغربيين للشرقيين على انهم اوروبيين، وهو ما انعكس على قبولهم كمهاجرين، بينما تختلف نظرتهم لأولئك القادمين من إفريقيا وآسيا فالتقارب الثقافي او غيابه يلعب دورا حاسما في كيفية استجابة المجتمعات المختلفة داخل البلدان لتدفق سكاني خارجي.

فوصف الهجرة كتهديد لبقاء المجتمع القومي المتجانس هو قائم أساسا على اسطورة سياسية ترى بان المجتمع القومي المتجانس أو الحضارة الغربية كان موجودا في الماضي

ويمكن اعادة تأسيسه اليوم من خلال استبعاد أولئك المهاجرين الذين تم تحديدهم كأجانب ثقافيين.[1]

علاقة الهجرة بالجريمة المنظمة عبر دولاتية والإرهاب الدولي

1- الهجرة كممول للجريمة المنظمة عبر وطنية

أ- تعريف الجريمة المنظمة عبر وطنية

-تعريف الأمم المتحدة للجريمة المنظمة:

أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي عرفت الجريمة المنظمة في مادتها الثانية:

" جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاث اشحاص فأكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المحرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ".

- تعريف الرابطة الدولية للقانون الجنائي:

تم عقد المؤتمر السادس عشر شهر سبتمبر 1999 ببودابست لتحديد خصائص الجريمة المنظمة، وتم تحديد ذلك من خلال الأهداف منها الحصول على الربح أو السلطة أو الاثنين معا، وذلك من خلال إستخدام مستوى عال من التنظيم وحددت جملة من الخصائص في التنظيم وهي:

- تقسيم العمل داخل التنظيم

[1] علي بالعربي، "أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2(2019): 882-883.

- تكيف اعضاء التنظيم مع الأهداف
- السرقة
- الخلط بين الانشطة المشروعة وغير المشروعة
- تفادي تطبيق القانون من خلال التخويف والفساد
- القدرة على نقل الارباح.[1]

فالهجرة في شقها غير الشرعي او غير النظامي تعتبر موردا ماليا هاما لممتهني الجريمة المنظمة عبر وطنية، بحيث يقدم الراغب في الهجرة بالنسبة للأشخاص غير الحائزين على تأشيرات اوجوازات السفر او الذين لا يحملون وثائق قانونية تسمح لهم بالتنقل عبر الحدود مبالغ مالية من أجل تهريبهم، كما تستغل هذه المنظمات مثال أولئك المهاجرين ضعفهم وصفتهم غير القانونية لحملهم المخدرات والاسلحة الآثار وكل ما يمس ويعاقب عليه القانون في دول المقصد، وكذلك للتغطية على الفاعلين الرئيسين، هذا ما يؤدي إلى عدم الإستقرار وخلق الهلع والرعب في المجتمعات المستقبلة.

2-الهجرة كمصدر للعناصر المتطرفة والإرهابية

تعريف الإرهاب الدولي:

لا يقدم القانون الدولي تعريف واضحا لمصطلح الإرهاب لارتباطه بدلالات سياسية وايديولوجية، اذ يمكن لشخص أن يعتبر إرهابيا في نظر البعض ومقاتلا في سبيل الحرية للبعض الآخر.

[1] محمد بن عمارة، "مفهوم الجريمة المنظمة دوليا و وطنيا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 4(2016): 10.

تعريف الأمم المتحدة:

حيث تعرف الأمم المتحدة في الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب في ديسمبر 1999 في مادتها الثانية الفقرة الأولى بأنه " **أي عمل يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني أو أي شخص آخر أو إصابته بجروح جسيمة عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح وعندما يكون هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجها لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الإمتناع عن القيام به**".

تعريف الاتحاد الاوروبي:

جاء القرار الإطاري للاتحاد الاوروبي في جوان 2002 ليعرف الإرهاب تعريفا شاملا، حيث نصت المادة الأولى منه على ان الجرائم الإرهابية هي:

الجرائم بموجب القانون الوطني وبالنظر إلى طبيعتها وسياقها قد تلحق ضررا خطيرا ببلد أو منظمة دولية وترتكب بهدف:

- ✓ ترويع السكان بشكل خطير
- ✓ اجبار حكومة او منظمة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به.
- ✓ الزعزعة بشكل خطير أو التدمير للهياكل الأساسية السياسية والدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لبلد ما أو منظمة دولية وتعتبر الجرائم التالية جرائم إرهابية:
- ✓ الإعتداء على شخص قد يفضي إلى وفاته
- ✓ الإعتداء على السلامة البدنية لشخص ما
- ✓ الخطف أو إحتجاز الرهائن

- ✓ إحداث دمار واسع لمنشأة حكومية أو عامة، أو مرافق النقل أو البنية التحتية، ومن ذلك شبكة المعلومات أو منصة ثابتة على الجرف القاري أو مكان عام أو ملكية خاصة.
- ✓ خطف الطائرات أو السفن أو وسائل أخرى للنقل العام أو السلع
- ✓ التصنيع أو الحيازة أو الشراء أو النقل أو التوريد أو الإستخدام لأسلحة ومتفجرات بيولوجية أو كيماوية وكذلك البحوث في الاسلحة البيولوجية والكيماوية وتطويرها
- ✓ اطلاق مواد خطرة أو التسبب في الحرائق والفيضانات أو انفجارات تؤدي بحياة البشر للخطر
- ✓ عرقلة امدادات المياه أو الطاقة أو أي مورد طبيعي أساسي آخر بما يؤدي إلى تعريض البشر للخطر، أو التهديد بارتكاب كل الاعمال المذكورة أعلاه.[1]

فبعد "**احداث 11 سبتمبر 2001**" والهجوم على الولايات المتحدة الامريكية على "**برجي التجارة العالمي والبنتاغون**"، من خلال اختطاف طائرات مدنية واستعمالها في الهجوم وتبني "**القاعدة** "للعملية المصنفة كمنظمة إرهابية عالمية، أصبح ينظر إلى الهجرة كأحد مصادر التطرف والإرهاب وزعزعة الإستقرار في الدول.

حيث يحصي " **سام مولينز**" وهو باحث في قضايا الإرهاب بأن 19 بالمئة من الذين نفذوا عمليات إرهابية في اوروبا أتو بصفتهم لاجئين، ويحصي "**مولينز**" 91 اعتداء نفذها متطرفون بين 2012 و 2020 كان مسؤولا عنها 132 إرهابيا، 25 منهم كانوا طالبي لجوء واستنتج الباحث أن واحدا من كل خمسة إرهابيين في أوروبا جاؤوا بصفتهم طالبي لجوء وترتفع النسبة في ألمانيا والتي شهدت بين عامي 2019 و2020، 13 إعتداءا إرهابيا من متطرفين إسلاميين نفذها 14 شخصا 07 منهم كانوا طالبي لجوء.

[1] القاموس العملي للقانون الإنساني، مصطلح إرهاب، اطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2021، https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb

كما أفاد "**سام مولينز**" " ان الربط بين الهجرة والإرهاب لا يجب التركيز عليه ولا غض النظر عنه ".[1]

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة على الأمن العسكري للدول المضيفة

1- الوكالة الاوروبية لإدارة الحدود FRONITEX

تعتبر الوكالة الدولية الاوروبية لإدارة الحدود فرونتاكس الجهاز الدولي الوحيد الذي وضع خصيصا من أجل مراقبة الحدود بل يمكن القول انه وضع خصيصا لصد وفود الهجرة التي تقصد أوروبا، ولقد تم انشاؤها من قبل الإتحاد الأوروبي عبر عدة مراحل، إذ كانت إتفاقتي ديبلان الأولى والثانية بداية ميلاد الوكالة بين عامي 2001 و2001 والتي أقرت مسؤولية اللجوء بين الأطراف، ثم في جوان 2002 أقر المجلس الاوروبي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة خلص إلى إعتماد برنامج لاهاي الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوروبية لمدة حمس سنوات، يقع مقر الوكالة ببولونيا " فيرسوفي " وقدرت ميزانيتها بـ 88.8 مليون دولار في 2009، حيث تمتلك 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب، ومن مهامها:

أ- تنسيق المهام بين الدول الأعضاء في المجال الأمني

ب- تحليل المخاطر التي تهدد الدول أعضاء

ج- تقديم المساعدة التقنية اللازمة وكل ما يتعلق بالجانب المعلوماتي

[1] راغدة بهنام، *المفوضية الاوروبية تنفي وجود رابط بين الهجرة والإرهاب*، اطلع عليه بتاريخ 14 ماي، 2021، https://aawsat.com/home/article/2791216

د- التعاون مع منظمات أخرى مثل الانتربول، وتسيير وتسريع إجراءات حماية الحدود من خلال نظام الدخول والخروج ESS وبرنامج المسافر RTP يعمل الأول على تسجيل مكان الدخول وخروج المسافرين من رعايا الدول الأخرى للإتحاد ويقوم النظام بحساب مدة الإقامة القصيرة معتمدا على التكنولوجيا الرقمية وتنبيه السلطات الوطنية عند وجود أي سجل للخروج وإنتهاء الوقت، ويسمح الثاني بمراقبة المسافرين من دول العالم الثالث لدخول الإتحاد الأوروبي مع مراعاة الفحص الدقيق .

2- الشرطة الأوروبية EUROPOL

لقد كانت الابعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي أحد الاسباب التي دفعت الدول الاوروبية الى التفكير في انشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الاجرامية وطرق نشاطها واماكن استقرارها، وتم تكريس هذه الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوروبية في نوفمبر 1991، عهد لها في البداية التنسيق في مجال مكافحة تهريب المخدرات وتبييض عوائدها من الاموال، لكن مجالاتها توسعت الى الارهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدة التي خصصت لها والموقع عليها في 07 نوفمبر 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1998، وبذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها الى جويلية عام 1999، لكن الشيء الايجابي انها اليوم اصبحت ذات اختصاصات موسعة زيادة على ما ذكرنا الى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية واعمال التهريب .

وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الاتحاد الأوروبي، ودعم فرق البحث المشتركة، إلا أنه ليس لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو عملا بمبدأ السيادة .وعلى أساس

ذلك وضعت الأوروبول شبكات تهريب المهاجرين تحت تركيزها خاصة تلك التي تشتغل في فيتنام، العراق، أفغانستان، إيران، آسيا الجنوبية، وشمال إفريقيا باستعمال الوثائق المزورة، كما أصبحت ايضا مهتمة منذ 2010 بحالات الزواج الذي يتم بغرض الحصول على الوثائق، لكن جهودها تظهر اكثر من خلال عمليات المساندة التي تقدمها، إذ في نفس السنة شاركت يوروبول ودعمت ست عمليات متعلقة بتهريب المهاجرين ادت الى توقيف 80 مهربا .

3- الكلية الاوروبية للشرطة CEPOL

الكلية الاوروبية للشرطة سيبول هو جهاز تابع للاتحاد الاوروبي تم تأسيسه في شهر سبتمبر من عام 2005 بموجب قرار (JAI/681/2005)، يقع مقرها في برامشيل في المملكة المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وتهدف الى قديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، وبالتالي فهي تسعى الى تنمية قدرات اجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والاخطار، مع الاشارة الى انها تركز على تهديدات التي تعني كل اعضاء الاتحاد، وبمعنى آخر فإنها تعني أكثر بالأخطار العابرة للحدود التي يعتبر تهريب مهاجرين أحدها، ولكي تؤدي هذا الدور فإن هذه الكلية تنظم مئات العمليات في مجالات مختلفة بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الاوروبية باختلاف جنسياتها، وحتى وان كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحية التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين .

4- قوات الاوروفورس EURO FORCE

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة الى اجتماع لشبونة في ماي 1995 أين قررت الدول الأوروبية الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، التي تشكلت بالفعل عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف بـ أوروفورس وأخرى

بحرية أورومارفورس، وهي بذلك عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل بحرا وبرا لاعتبارات أمنية وانسانية تقررها القيادة العامة لهذه القنوات، وتتكون قيادة الأوروفورس من قادة القوات البرية والبحرية في كل من فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، إذ تكمن مهمتها في حماية أمن استقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا فكرة الدفاع الاوروبي المشترك.[1]

المطلب الرابع: أثر المجموعات المهاجرة على الأمن البيئي في الدول المضيفة

تتعدد صور الآثار السلبية التي تترتب على التوسع نشاط شركات متعددة الجنسيات في العالم باتساع عمليات ونوع الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي يتخذ صورا واشكالا عدة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي المتمثل بارتهان القرار السياسي بيد طبقة من المؤثرين في سلطة القرار عبر السيطرة على جماعات سياسية في الحكومة مقابل دعمها اقتصاديا وماليا بل يمتد هذا التأثير على الجانب البيئي بشكل الذي يفقد معه سلطة التحكم في البيئة وبالتالي تصبح البيئة أكبر خطر يهدد حياة الانسان وحيث أن معظم الاستثمارات الأجنبية توجه الى قطاعات خدمية استخراجية في معظم البلدان النامية الريعية وتبتعد عن قطاعات إنتاجية والتي تحتاج فعلا الى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا يعني أن القطاع النفطي يكون من بين القطاعات التي تؤثر في البيئة ذلك ان الاستغلال السيئ للأرض من قبل الشركات يؤدي الى اضرار بيئية كبيرة دون أي اعتبار لمدى تأثير هذه الاضرار على بيئة وصحة الانسان ومن العوامل المؤثرة للاستثمار في الامن البيئي:

[1] خديجة بتقة، "*السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية*" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، 86.

1- بروز ظاهرة التصحر وانحصار الغطاء النباتي:

المتمثل بتزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات عبر عمليات الاستثمار الواسعة للأراضي وتحويل جنسها من المؤكد انه يحمل آثارا سلبية على البيئة خصوصا وأنه لا يوجد أي سلطة محلية أو عالمية تستطيع ردع تلك الشركات خاصة بعد ان اصبحت تمتلك استثمارات اكبر من اناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول .

2- استنزاف الشركات للمواد الاولية:

من خلال استنزاف الموارد الطبيعية ونقصها، فالاستغلال السيئ على حساب البيئة، وتغيير والمناخ نتيجة التنافس الشديد وتكثيف الانتاج مثل الغاز الصخري .

3- دور الشركات المتعددة الجنسيات في تغذية الحروب الاهلية وانعكاساتها المدمرة على البيئة:

أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وبسبب امتلاكها لرؤوس اموال ضخمة قادرة على تامين نفسها ومصالحها في الدول المضيفة من خلال دعم السلطات السياسية الموالية لها، ومن خلال زج هذه الفرق في الحروب واذكاء الطائفية والنزاعات الاهلية تحصل الشركات على مبتغاها في تثبيت اقدامها دون اي اعتبار للمحلفات الحربية واثرها في الاضرار البيئي ذلك ان هدف الشركات اولا واخيرا هو تحقيق الربح المادي .

قيام الشركات المتعددة الجنسيات الى نقل بعض الصناعات من البلد الام للتخلص منها كما يحدث في بعض المواد الملوثة، والتمتع ببعض الميزات من العمالة الرخيصة، وان كانت بعض الشركات تعتمد على الجانب التكنلوجي الموفرة للجهد الانساني، فعلى سبيل المثال الاستغلال غير العقلاني لغابات الأمازون (5.5 مليون هكتار سنويا) وتحول البرازيل إلى مزابل النفايات الصناعية من طرف الشركات متعددة الجنسيات مما يؤدي

الى ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب الإحتباس الحراري وانقراض العديد من الكائنات الحية .[1]

[1] محمد صخري، "دور الشركات متعددة الجنسيات في تهديد الأمن البيئي"،، اطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2021، https://www.politics-dz.com/تهديد-في-الجنسيات-متعددة-الشركات-دور-الأمن-البيئي

خلاصة

استنتجنا من خلال هذا الفصل جملة من النقاط منها ما يلي:

- ✓ الهجرة من المصادر المهمة للعمالة المهارية منها وغير المهارية.
- ✓ الهجرة مصدر للتنوع الثقافي والأيديولوجي.
- ✓ تساهم الهجرة في زيادة النمو الديمغرافي، وتعتبر كذلك من العوامل المهمة التي تساهم في تشبيب المجتمعات المستقبلة التي تعاني من الشيخوخة.
- ✓ تعمل رؤوس أموال المهاجرون على خلق المشاريع في الدول المستقبلة من خلال الإستثمار وخلق الثروة وزيادة الناتج المحلي والحد من ظاهرة البطالة.
- ✓ يعتبر رجال الأعمال المهاجرين جماعة ضغط في بعض الدول المستقبلة وبالتالي لهم إمكانية التأثير على صناع القرار السياسي ورسم السياسة العامة للبلاد.
- ✓ الهجرة في شقها غير النظامي تثقل كاهل الدول بسبب الإمكانيات الكبيرة التي تم تسخيرها للحد من منها.
- ✓ استغلال المهاجرين في تهريب المخدرات وإغرائهم للقيام ببعض عمليات العنف والإرهاب والذي يهدد إستقرار وأمن الدول المستقبلة.
- ✓ تبقى تداعيات الهجرة على أمن الدول المستقبلة مرتبطة بالإطار الزماني والمكاني ونوعية الخطاب السياسي من طرف النخبة وبمدى الوعي السياسي للجمهور.

الفصل الثالث:

الدياسبورا الصينية وتداعياتها على أمن الدول المضيفة

تمهيد

بعد تناولنا للهجرة الدولية من حيث الدولية من حيث المفهوم والدوافع والتداعيات في كل من الفصلين الأول والثاني، سنحاول في هذا الفصل دراسة أحد النماذج للمجموعات المهاجرة والمتمثل في الدياسبورا الصينية بإعتبارها ثالث أكبر المجموعات المهاجرة من حيث العدد بعد الهند والمكسيك، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى إيتيمولوجيا الشتات الصيني ومساراته الكبرى ودوافع الهجرة وقطاعات وآليات تأثيره على مستوى أمن الدول المستقبلة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للدياسبورا (الشتات) الصينية في العالم

الشتات (الدياسبورا) عبارة عن نموذج تفسيري أو توضيحي يتمحور حول ربط الأفراد بالزمن (التاريخ) والفضاء (الموقع) ويسلط الضوء على المناخ السياسي والمجتمعي والثقافي للأقلية ضمن مجموعة أكبر مضيفة.[1]

المطلب الأول: إيتيمولوجيا الشتات الصيني ودوافع الهجرة

ومع نهاية القرن المنصرم وبدايات القرن الحالي واستفادة للتطور الاقتصادي الكبير للصين حرصت للحفاظ على تواجدها في تلك المناطق، مع زيادة الإهتمام بمناطق أخرى تضيف إلى دوافع هجرتها ابعادا أخرى، وكان من أبرزها ما شهدته مؤخرا القارة الإفريقية، حيث في سنة 2015 كانت التقديرات الرسمية لتواجد الصينين بـ263.696.2[2].

وتعتبر سياسة الإصلاح والإنفتاح عن الخارج التي طبقتها الصين في السبعينات من القرن العشرين والتي أطلق عليها إسم الهجرة الجديدة، من البواعث المهمة لإنتشار المهاجرين الصينيين في العالم، حيث نهاية 2006 بلغ عدد الدارسين خارج البر الصيني ما يقارب مليون طالب يتمركزون رئيسيا في الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة الامريكية.[3]

ولقد أصدرت الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية تقريرا بشأن "الأمن و السياسة العالمية لسنة 2010 " ذكرت فيه بأن الصين اصبحت أكبر مصدر للمهاجرين المستثمرين في العالم وخلال الفترة من أكتوبر 2008 إلى سبتمبر 2009 ارتفع عدد الحاصلين على

---

[1] The classic diasporas: http://aaari.info/notes/09-04-10Shih.pdf

[2] أحمد طاهر، صينيو المهجر قوة داعمة ل "بكين" أم داعمون لأوطانهم، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22، https://arb.majalla.com/node/92026/صينيو-المهجر

[3] الصين، المغتربون الصينيون والأجانب من أصل صيني يبلغون 50 مليون في شتى أنحاء العالم ، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22، http://arabic.china.org.cn/china/txt/2011-12/20/content_24203138.htm

تأشيرة الإستثمار من 1443 إلى 4218 شخص، وأن معظم المستثمرين من خيرات المجتمع ويبلغ أعمارهم بين 30 و 40 سنة.

ولقد شكلت العولمة حافزا مهما للهجرة في العالم، كما يعتبر العامل الاقتصادي المتغير الرئيسي للهجرة عند أغلب الأشخاص.

ان النمو الاقتصادي السريع للصين أدى إلى ظهور مجموعة من الأغنياء الجدد ليصبح خيار الإنتقال حتمية للبحث عن معيشة أكثر مثالية والمتمثلة في، المعايير القانونية، الرفاهية العالية، دراسة الأولاد، ضريبة لعقارات المنخفضة، الهواء النقي والصحي وقد أصبحت الولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا الدول المتقدمة الأكثر إختيارا من طرف الأثرياء الصينيين الجدد بسبب قوانينهم المكملة، نظام رعاية شامل، ماخ مناسب وبيئة جميلة.[1]

كما أشار تقرير الهجرة لعام 2020 والصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، أن 40 من المئة من المهاجرين العالميين ولدوا في قارة آسيا، أي حوالي 112 مليون شخص

تعتبر الصين ثالث بلد منشئ للهجرة في العالم بـ 10.7 مليون مهاجر بعد الهند والمكسيك، وتأتي الصين في المرتبة الثانية من حيث التحويلات المالية الدولية من قبل المهاجرين والتي بلغ إجمالها 689 مليار دولار سنة 2018، كان نصيب الصين منها 67.4 مليار دولار.

يمكن إرجاع الهجرة الصينية إلى العصور القديمة قبل أكثر من 2000 عام .كما هو مسجل في الوثائق الحالية، منذ عهد أسرة تشين وهان كان لدى الصين بالفعل " طريق الحرير " يؤدي إلى المناطق الغربية، وكانت هناك سفن أبحرت شرقًا إلى اليابان، وكان بعضها يعيش في الخارج في عهد أسرة تانغ .

طوال تاريخ الهجرة الصينية لأكثر من 1300 عام، يمكن تقسيمها تقريبًا إلى أربع فترات

[1] صحيفة الشعب اليومية، الصين أكبر مصدر للمهاجرين للإستثمار في العالم، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22، http://arabic.people.com.cn/96604/7223765.html

الفترة الأولى: من أسرة تانغ إلى أسرة سونغ الجنوبية (618-1270):

كانت الفترة التي ظهر فيها الصينيون المغتربون تدريجياً .خلال هذه الفترة، كان الاقتصاد السلعي للمجتمع الإقطاعي الصيني متطورًا تمامًا، بينما كانت أجزاء مختلفة من جنوب شرق آسيا لا تزال متخلفة نسبيًا، لذلك ذهب العديد من رجال الأعمال الصينيين إلى أجزاء مختلفة من جنوب شرق آسيا للانخراط في التجارة .استقر بعضهم هناك وأصبحوا الجيل الأول من الصينيين المغتربين، عاش معظم الصينيين المغتربين في هذه الفترة في إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وفيتنام وتايلاند والفلبين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا

الفترة الثانية: من أسرة يوان إلى منتصف عهد أسرة تشينغ (1271-1840):

هذه هي الفترة التي إزداد فيها سفر الصينيين المغتربين إلى الخارج بشكل كبير وتم إنشاء الأساس الاجتماعي والاقتصادي للصينيين المغتربين في البلد الذي يقيمون فيه بشكل تدريجي .خلال هذه الفترة، أدى فتح الحظر البحري لسلالة مينج إلى تعزيز تنمية التجارة الخارجية، أصبحت أجزاء من جنوب شرق آسيا مستعمرات أو مرحلات تجارية للدول الغربية وتحتاج بشكل عاجل إلى العمالة الصينية الرخيصة والحرف اليدوية، وقد اجتذب هذا المزيد من رجال الأعمال الصينيين والمزارعين والصيادين وأصحاب الحرف اليدوية للهجرة إلى الخارج.

الفترة الثالثة: ذروة الهجرة الواسعة النطاق للصينيين في الخارج (1841-1949):

كانت فترة .خلال هذه الفترة، كان عدد وحجم وتوزيع ومعاناة الصينيين المغتربين الذين ذهبوا إلى الخارج غير مسبوق، السبب محلي وأجنبي، في الداخل، بسبب الظلم السياسي والحروب المستمرة، والإفلاس الاقتصادي، يموت الناس لإيجاد مخرج. في البلدان الأجنبية بسبب نهب الإمبرياليين الاقتصادي المسعور للمستعمرات والحاجة الملحة لكمية كبيرة من العمالة الرخيصة مقابل التطوير، لذلك تم الاتجار بدفعات من "العمال الصينيين المتعاقدين" في الخارج، والتي أصبحت الوسيلة الرئيسية للهجرة الصينية خلال هذه الفترة .بدأ هذا النوع من الاتجار في نهاية القرن الثامن عشر، وصلت ذروتها في

منتصف القرن التاسع عشر وانخفضت في أوائل القرن العشرين في المائة عام الماضية، تم تهريب حوالي 7 ملايين شخص في الصين إلى جميع أنحاء العالم، وبالتالي وضع الأساس لنمط الصينيين المغتربين في جميع أنحاء العالم، اليوم بلغ عدد الصينيين المغتربين في هذه الفترة أكثر من 12 مليون.

الفترة الرابعة: كانت من تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 إلى التسعينيات .خلال هذه الفترة، انتهى تاريخ سفر أعداد كبيرة من الصينيين المغتربين إلى الخارج .ومع ذلك، نظرًا للاختلافات الاقتصادية بين الشرق والغرب وتعديل سياسات الهجرة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ودول أخرى، لا يزال العديد من الصينيين يهاجرون إلى الخارج من خلال لم شملهم مع أقاربهم والدراسة في الخارج .كما انتقل العديد من سكان تايوان وهونج كونج وماكاو وأماكن أخرى إلى الخارج .خلال هذه الفترة، مع التطور الاقتصادي للصينيين المغتربين والنمو الطبيعي للسكان، زاد عدد الصينيين المغتربين والصينيين المغتربين بشكل حاد، ويقدر أنه وصل إلى 30 مليون،90 .٪ منهم أصبحوا مواطنين محليين.[1]

المطلب الثاني: المسارات الكبرى للشتات الصيني

شهد الشتات الصيني عدة مسارات على مستوى مختلف القارات على النحو التالي:

1- أوروبا: على مدار العقد الماضي كان هناك اتجاه متسارع للهجرة الصينية في اوروبا ومع هذا فان عدد المهاجرين الصينيين في أوروبا منخفض مقارنة بمجموعات مهاجرة اخرى ,حيث يقدر عدد الصينيين المتواجدين بأوروبا 2.15 مليون والنقطة الأكثر لفتا للانتباه فيما يتعلق بالهجرة من الصين إلى أوروبا هي ارتفاع أشكال الهجرة غير النظامية وتوسع قنوات الهجرة الجديدة خاصة من الطلاب، ويمكن العثور على أهم المجتمعات الرئيسية في المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا:

[1] https://baike.baidu.com/item/华侨

المملكة المتحدة: تملك العدد الأكبر من الصينيين في المنطقة، حيث يقدر عدد بـ 630000، والمجتمعات الرئيسية هي الحي الصيني في لندن، الحي الصيني في برمنغهام والحي الصيني في ليفربول وهو أقدم موطن للجالية الصينية في أوروبا، الحي الصيني في مانشستر وهو ثاني أكبر حي صيني في إنجلترا والثالث في أوروبا.

فرنسا: يقدر عدد الصينيين في فرنسا بـ 540000، يعيش نصفهم في باريس والتي تضم ثلاث مناطق في الحي الصيني: الدائرة الثالث عشر في باريس، ومنطقة بالفيل ومنطقة المعبد والفنون وميرييه.

إيطاليا: يقدر عدد المهاجرين الصينيين في إيطاليا 330000، ويعتبر الحي الصيني في ميلانو أهم المجتمعات حيث يقدر الشتات الصيني به 13500 وبشكل منتظم، ويوجد مجتمعان آخران مهمان بروما وبراتو.

روسيا: يعتبر المجتمع الصيني رابع أكبر عرقية بروسيا، ويقدر عددهم حوالي 300 ألف، ويعتبر الحي الصيني بموسكو أكبر تجمع حيث يقدر بـ 15 ألف نسمة.

2- إفريقيا: أدت إستثمارات الصين في افريقيا في مجالي النفط والبنية التحتية إلى تواجد المجتمعات الصينية على مستوى القارة، حيث تحتضن جنوب افريقيا أكبر تجمع صيني بالإضافة إلى بعض التجمعات على مستوى دول أخرى كالجزائر، تنزانيا، زامبيا، مدغشقر نيجيريا، انغولا، موريشيوس.

جنوب إفريقيا: 500 ألف صيني، يتواجد 350 ألف ب جوهانسبورغ، المناطق الاخرى التي يتواجد بها الصينيون هي بريتوريا وبورت إليزابات.

انغولا: ضمت 258 ألف و 920 شخصا، وتعتبر لواندا أكبر حاضن لحي صيني.

تنزانيا: يتواجد بها حوالي 10 آلاف صيني، ويوجد أكبر تجمع للصينيين دار السلام.

3- آسيا: تعتبر قارة آسيا أكبر مستقطب للمهاجرين الصينيين فمن أصل 40 مليون مهاجر صيني يوجد 30 مليون في آسيا، ويشكلون 10 بالمئة من السكان في جنوب شرق آسيا.

تايلاند: بلغ تعداد السكان الصينيين في تايلند 9.392.792 أي ما يقارب 11 من المئة من إجمالي السكان، وتعد بانكوك المنطقة التي تحتوي على أكبر عدد من الصينيين والمقدر ب 7.221.000.

ماليزيا: بلغ التعداد الصيني بماليزيا 6.960.900 أي ما يقارب 11 من المئة من إجمالي التعداد السكاني، وتعتبر سلا نجور أكبر حاضن للشتات الصيني المقدر بـ1.45.000 كما تعد كوالا لامبور و بينانغ مواقع شهيرة للشتات الصيني.

اندونيسيا: يقدر عدد السكان الصينيين بإندونيسيا 2.832.510، واستقروا في مناطق بانجكا وفي مدن غرب بورنيو.

سنغافورة: تعتبر الدولة الوحيدة بعد الصين التي تحتوي على غالبية صينية حيث يشكلون 77 من المئة من اجمالي التعداد السكاني حيث يبلغ عدد السكان الصينيين 2.808.300.

4- شمال أمريكا:

- **الولايات المتحدة الامريكية:** يقدر عدد المهاجرين الصينيين 3.347.229، ويوجد أقدم حي صيني بسان فرانسيسكو، ويتوجد أكبر عدد للشتات الصيني بنيويورك 376.584، كما إستقبلت الولايات المتحدة الامريكية 250.000 طالب سنة 2010.

كندا: يمثل الصينيون أكبر عرقية غير أوروبية بكندا ويبلغ عددهم حوالي 1.487.580 أكبر المجتمعات بتورنتو 436.000 شخص وفانكوفر 348.000 شخص.

امريكا الوسطى:

البيرو: يبلغ عدد المهاجرين الصينيين 1.300.000 شخص، ويعتبر بايرو تشاينو الحي الصيني الرئيسي بالبيرو

البرازيل: يقدر عدد الصينيين المتواجدين بالبرازيل من 200 ألف إلى 250 ألف ويتواجد أكبر تجمع صيني بساو باولو ما يقرب 150 ألف شخص.

5- أوقيانوسيا:

6- أستراليا: يوجد 749 ألف شخص من أصل صيني بأستراليا

نيوزيلاندا: 147.600 شخص من أصل صيني يتواجدون بنيوزيلاندا، ويتواجد المجتمع الرئيسي لهم أوكلا ند.[1]

المطلب الثالث: محددات الدياسبورا الصينية

يتألف الشتات الصيني من سمات اجتماعية متنوعة، بدءا من اليد العاملة الرخيصة والمستغلة في المصانع، إلى أباطرة المال على رأس كبرى الشركات الصناعية والمالية في العالم ورواد الأعمال الصغيرة في المطاعم وورشات الملابس والعديد من القطاعات الأخرى، ناهيك عن خبراء ومهندسي الكمبيوتر، دون أن ننسى الحأصلين على جوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والأدب.

إضافة إلى ذلك نجد المهاجر الصيني يقبل بأصعب العمال وأشقاها أملا منه أن يصبح من رواد الاعمال، كما نجد ان الطلب على اليد العاملة الصينية من طرف بلدان المنشأ اكثر منها من البلدان المضيفة، كما يتكون الشتات الصيني من مهاجرين ذوي مستويات عالية من التدريب أرسلوا إلى الخارج لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم في الصين.

يتكون الشتات أيضا من الطلاب، نخب المستقبل، وبالتالي فان الصين هي أولى الدول التي تصدر الطلاب الأجانب إلى جميع أنحاء العالم، ووفقا لوزارة التعليم الصينية ذهب 229.300 طالب صيني للدراسة في الخارج عام 2009

يتميز كذلك الشتات الصيني بالوعي الذاتي و إيمانهم بأصلهم المشترك ,والوعي بالهوية يوحد المهاجرين الصينيين، هذا الشعور بالإنتماء هو أساس الهوية العرقية، وعلى الرغم من تنوع الشبكات والملامح الاجتماعية للمهاجرين وتعدد اللهجات، كانت لغة الماندرين

[1] academy for cultural diplomacy, Chinese Diaspora Across the World: A General Overview, https://www.culturaldiplomacy.org/academy/index.php?chinese-diaspora

هي المهيمنة داخل المجموعات الصينية، وترسيخ الأسس والمبادئ الكونفوشيوسية هذا الموروث الثقافي الذي يتناقله جيل بعد جيل.[1]

كما يميز ايضا الشتات الصيني بما يعرف بالمستوطنات الصينية **CHINATOWN** في الدول المضيفة، وهي عبارة عن مدن شبيهة بالتي متواجدة في الصين، تحمل الرموز واللافتات والاعلانات الصينية، الأكل الصيني، الاعلام الحمراء الكبيرة عند المداخل، العادات والتقاليد الصينية، فبمجرد دخولك لتلك الاحياء ينتابك شعور بالهوية الصينية متجسدة بها، ولأجلها أنشئت تلك المدن لتخفيف الشعور بالإغتراب وكذلك لتعزيز الإنتماء بالهوية تجاه البلد الأصل.

يعتبر الشتات الصيني من الفواعل الرئيسية التي لعبت دورا كبيرا في تطور الصين واقتصادها، فبالإضافة إلى التحويلات المالية الكبيرة من البلدان المضيفة إلى بلدهم الأصل فهم ينقلون أيضا التكنولوجيا الحديثة عالية التقنية وكل ما يمكن ان يوظف في ازدهار الصين.

لهذا اعتبرت سياسة الهجرة الصينية سياسة ممنهجة ذات بعد مصلحي بعد مبدأ الانفتاح الذي طبقته الصين بداية من 1978، فدوافع الهجرة لم تعد تتمحور فقط حول الاسباب الذاتية أو أسباب قسرية وانما أصبحت استراتيجية دولة غير معلنة خدمة لمصالح معينة.[2]

المبحث الثاني: أثر الشتات الصيني على الدول المضيفة

سنحاول في هذا المبحث دراسة أهمية الشتات الصيني في التنمية وعلاقة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم بالدياسبورا ومدى تأثيرها على المجتمعات المضيفة.

[1] Pauline Rouillon. LA CHINE D'OUTRE-MER:UNE DIASPORA D'INFLUENCE ?, CARGO MARINE (2014: CENTRE D'ETUDES STRATEGIQUES DE LA MARINE),4
https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/2661/CARGO2014-4-Diaspora-chinoise.pdf
[2] Zhipeng Li. Carine Pina-Guerassimoff, La Chine et sa nouvelle diaspora: la mobilité au service de la puissance, https://journals.openedition.org/e-migrinter/351

المطلب الأول: أهمية الشتات الصيني في التنمية بالنسبة للدول المضيفة

أصبحت الشتات الصيني ذا أهمية كبيرة في العقود الثلاث الأخيرة وهذا مرده للتصاعد الاقتصادي الكبير لجمهورية الصين الشعبية، واحتلالها للمرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي العالمي، واختراقها لأغلب الاسواق العالمية والهيمنة عليه ,فالشتات الصيني يمثل بالنسبة للدول المضيفة مصدر لرؤوس الأموال والإستثمار وتحسين العلاقات مع الصين والاستفادة منها، وتعتبر جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك.

المهاجرون الصينيون يمتلكون جل الثروة الوطنية لتلك الدول، ويلعبون دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول التي يعيشون فيها، ففي اندونيسيا يمثل الصينيون 4 في المئة من إجمالي عدد السكان ولكنهم يسيطرون على 90 في المئة من أكبر التكتلات وحوالي 50 في المئة من الاقتصاد الإندونيسي، اما في تايلاند يمثلون 10 في المئة من اجمالي عدد السكان و 80 في المئة من الثروة، في الفلبين يمثلون 01 في المئة من السكان ولكنهم يديرون 60 في المئة من الثروة، أما في اندونيسيا فرجال الأعمال الصينيون يسيطرون على ما يقدر 80 في المئة من الصناعات المتوسطة و الصغيرة.

ويمكن أن تتضح أهمية الشتات الصيني بالنسبة للدول المضيفة من خلال:

- يعمل المهاجرون على تحفيز التجارة بين سوق دول المنشأ وسوق الدول المضيفة وهذا لمعرفتهم بإحتياجات السوقين.
- معرفة اللغات والتفضيلات والشبكات التجارية يمكن ان يخفض من تكاليف المعاملات وتسهيل التجارة، فما يعرف بمفهوم GUANXI والذي يعني الوساطة والثقة المتبادلة يلعب دورا كبيرا في حث الشركاء الصينيين وغير الصينيين في العمل والإستثمار في الدول المضيفة.
- ومن أجل ذلك عملت ماليزيا مثلا على تشجيع ثقافة المهاجرين الصينيين بإعطائهم حرية أكبر للممارسة طقوسهم وعاداتهم وتقاليدهم، ولقد تراجعت اندونيسيا عن

سياسات القمع التي كانت تمارسها قبل عقدين من الزمن ضد المجتمعات العرقية الصينية لما رأته من الأهمية الكبيرة لتلك الفئة في ازدهار ونمو اقتصادها، فهم اليوم يستمتعون بنهضة غير مسبوقة بفضلهم.

- تعمل الدياسبورا الصينية كجسر بين الصين ودول جنوب آسيا، فقد إعترف رئيس الوزراء التايلندي السابق " **ثاكسين سيناواترا**" على أنه من أصول صينية الخلفية كمفتاح في قدرته على إقامة علاقات إستراتيجية مع الصين، كما ترأس تون مهاتيلر بن محمد وفدا سنة 1999 إلى بكين من بينهم 193 من أصل صيني ماليزي.

المطلب الثاني: تنامي قوة الشتات الصيني وتداعياته على الدول المضيفة

تحتل العرقية الصينية في جنوب شرق آسيا دورًا مركزيًا في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة. فهم يسيطرون على جل الاقتصاديات والمؤسسات الكبيرة والصغيرة، والمعاملات التجارية، هدا النفوذ الكبير خلق تخوفا كبيرا من جهة صناع القرار في الدول المضيفة، والذي يمكن أن يهدد القطاع السياسي والتأثير على سياسات الدول، وكذلك الشك في ولاءات اولئك المهاجرين للدولة، أضف إلى ذلك ظهور عصابات إجرامية من أصل صيني، أدى ذلك إلى تنامي النزاعات بينهم وبين السكان الأصليين الذي بدوره سيهدد الامن المجتمعي في دول منطقة شرق آسيا، هذه الصراعات بين الإثنيات يمكن ان تؤثر على المصالح الاقتصادية للدول وقد يتعدى ذلك إلى تدخل الصين في الشؤون الداخلية لها لحماية أفرادها لعدم قدرة الدول المضيفة على حماية رعاياها.

إن التنامي الكبير في القوة المالية للشتات الصيني والحقوق السياسية التي منحتها الدول المضيفة لهم جعلهم يتغلغلون في القطاع السياسي فنجد مثلا السير "**جوليوس تشان** " **تقلد مرتين** رئيس وزراء في "**بابوا غينيا الجديدة** "،**و جيم آه كوي** وزير للمالية في دولة "**فيجي** "، وكذلك اربعة من أصل حمس وزراء تايلانديين من أصل صيني، فتقرب النفوذ المالي والسياسي يخلق قوة لا يستهان بها.

إن هذه القوة المالية والسياسية يمكن ان تزعزع الإستقرار السياسي في الدول المضيفة، وبالتالي يمكن ان يفرض الشتات رأيه في رسم السياسات أو حتى في تغيير الدساتير ويعتقد ان الاضطرابات المدنية التي حدثت في جزر سليمان كان سببها مطالبة الحكومة من الشتات الصيني دفع ضرائبهم وإحترام القانون هذا الذي أدى بهم إلى المحاولة للإطاحة بالحكومة.

كما نجد أيضا في الدول التي تقل فيها المراقبة الأمنية مثل الفلبين تنامي ظاهرة تهريب المهاجرين والمخدرات والإتجار بالبشر وغسيل الأموال والابتزاز والدعارة القسرية ,كان سببها المنظمات الاجرامية العابرة للحدود والتي يترأسها صينيون.[1]

المطلب الثالث: الحزب الشيوعي الصيني وعلاقته بالشتات وآليات تأثير اللوبي الصيني على المجتمع المضيف

أولا: الحزب الشيوعي الصيني وعلاقته بالشتات

إن نفوذ الحزب الشيوعي الصيني تعدى الحدود الاقليمية أصبح له تأثير أوسع خاصة بعد سياسة الانفتاح التي طبقتها الصين سنة 1978 وله ارتباطات قوية بالصينيين في الخارج وهو يمثل جماعة ضغط وتهديد للمهاجرين الصينيين، هذا ما يؤدي إلى تداعيات أمنية على الدول المضيفة وذلك من خلال:

1- التأثير الأجنبي في السياسة الداخلية حيث يمكن للحزب الشيوعي الصيني الاقتراب من الشتات وتعبئة الرعايا وتجنيد العملاء، ويمكن إستخدامهم كعمال من أجل المصلحة الوطنية للصين، كذلك نجد بعض الصينيين في الخارج هم صناع السياسة في تلك الدول

[1] OLIVIER BRAULT. THE CHINESE DIASPORA: CHINA'S INSTRUMENT OF POWER. SCHOOL OF ADVANCED AIR AND SPACE STUDIES , AIR UNIVERSITY, MAXWELL AIR FORCE BASE, ALABAMA , JUNE 2010, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/AD1019223.pdf

بينما يوجد آخرون لهم تأثير كبير على المسؤولين في بلدان مختلفة خاصة في جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا.

2- التهديدات الأمنية ضد المواطنين الأجانب من أصل صيني، حيث أن المراقبة والتهديد والاختطاف في الأراضي الأجنبية ضد افراد الشتات تشكل انتهاكا لسيادة الدولة.

3- تدهور العلاقات الثنائية بين الدول، مثل ما حدث مع المدير المالي لشركة "**هواوي**" حيث اعتقلته السلطات الكندية فردت عليها الصين باعتقال رعايا كنديين واتهمتهم بالجوسسة.

4- التهديدات الأمنية لأبناء الشتات نتيجة معاداة الصينيين، فسياسة الحزب الشيوعي الصيني اتجاه رعاياه في الخارج تخلق شعور بالاشتباه ضدهم في البلدان المضيفة، وتنمي مشاعر العنصرية والمعاداة للصين.

5- تقويض القانون الدولي، حيث أن كل عمل يتجاوز الحدود الإقليمية يقوم به الصينيون يهدد القانون الدولي والأعراف الدولية، فإذا كان العرق والتراث مسموح بهما لتجاوز مبادئ الجنسية المدنية على أساس المواطنة القانونية، فإن الصين بهذا العمل تقوض مبادئ القانون الدولي، وتضع الشتات الصيني في العالم محل الشك في انتمائهم للحزب الشيوعي الصيني او الجبهة المتحدة الصينية وبالتالي يتم وضع اجراءات خاصة وأمننة الهجرة الصينية مثل شفافية التأثير الاجنبي في استراليا لعام 2018 مخطط بيل.[1]

[1] The Chinese Communist Party and the Diaspora , Beijing's extraterritorial authoritarian rule By Oscar Almen. march 2020/file:///C:/Users/pc/Downloads/FOIMemo7052.pdf

ثانيا: آليات تأثير اللوبي الصيني على المجتمع المضيف

1- وسائل الاعلام الصينية في الخارج:

تعتبر وسائل الاعلام الصينية فرع من خاص في نظام الاتصال العالمي، مع تعمق العولمة وثورة المعلومات، انتشر الاعلام الصيني في الخارج عبر القارات الخمس، ووفقا لإحصائيات يوجد حاليا 1019 وسيلة اعلام صينية أجنبية بما في ذلك 390 صحيفة، و221 مجلة و77 محطة تلفزيونية و81 محطة إذاعية و250 موقعا على شبكة الإنترنت موزعة في 61 دولة ومنطقة، وهي تعتبر دعما للمغتربين الصينيين، وحماية لمصاح المجموعة العرقية الصينية، ونشر مفهوم الثقافة الصينية، فهي تبني جسور التوأصل بين المغتربين والمجتمع المضيف وبين الصينيين في بلد المنشأ والصينيين في البلد المضيف، وتساعد الصينيين المغتربين على التعرف على بيئة وثقافة البلد المضيف لتسهيل إندماجهم، كما تحاول تحسين صورة الصين في أعين أفراد المجتمع المضيف، ولطالما لعبت وسائل الإعلام الصينية في الخارج دورا مهما في موازنة الرأي العام الدولي وتوضيح سوء الفهم والتحيز في المجتمع السائد في الدول المضيفة ضد الصين.

2- المعاهد الصينية في الخارج: يعد التعليم الصيني في الخارج منصة مهمة للحفاظ على الهوية العرقية والثقافية للمجتمع الصيني وتعزيزها، ووسيلة مهمة للمغتربين الصينيين لتوريث الثقافة الصينية ودفعها إلى الأمام .من خلال تعليم اللغة، عززت المدارس الصينية من إدراك الصينيين المغتربين وغيرهم من المتعلمين الصينيين بالثقافة الصينية، ووسعت التأثير الخارجي للثقافة الصينية، وعززت مشاعر الصينيين المغتربين تجاه الصين والثقافة الصينية، كما أن تعليم الصينيين في الخارج يؤذن بفترة تاريخية من الفرص لتنميتها وفقًا للإحصاءات، يوجد حاليًا جميع أنواع المدارس الصينية في جميع أنحاء العالم لنحو أكثر من 10000، وتخدم مئات الآلاف من معلمي اللغة الصينية،

ويدرسون ملايين الشباب الصينيين، وانضم إليهم المزيد والمزيد من المتعلمين غير الصينيين.

2- رجال الأعمال الصينيون في الخارج:

من بين أكثر من 60 مليون صيني مغترب حاليًا، يمثل رجال الأعمال الصينيون نسبة عالية .نظرًا للقوة الاقتصادية القوية لرجال الأعمال الصينيين المغتربين، تُعرف دائرة الأعمال الصينية أيضًا باسم "ثالث أكبر اقتصاد في العالم ."هم في جميع أنحاء العالم ويؤثرون بعمق على الاقتصاد العالمي في بعض البلدان في جنوب شرق آسيا، يتحكم رجال الأعمال الصينيون في شريان الحياة الاقتصادي للبلد المضيف .قدم رجال الأعمال الصينيون المغتربون مساهمات كبيرة في النهوض السريع للاقتصاد الصيني، كما أنهم لا غنى عنهم في التبادلات السياسية والثقافية بين الصين والدول الأجنبية وانتشار الثقافة الصينية .كقوة مهمة تؤثر بشكل متزايد على الاقتصاد العالمي، فإنهم يعززون مشاركة الصين في كتابة القواعد الدولية إلى حد معين، ويساهمون بالحكمة الصينية ويقدمون الحلول الصينية للعالم .تعتمد ثقافة الأعمال الصينية في الخارج على الثقافة الصينية التقليدية، وقد اندمجت مع ثقافات الدول الأخرى لتصبح مجموعة ثقافية فريدة من نوعها، والتي تحظى بقبول واسع النطاق ومعترف بها من قبل العالم إن الجمع بين سلوكها الاقتصادي وتراثها الثقافي يمكّنها من المشاركة على نطاق واسع في عملية الدبلوماسية العامة، وهو جسر مهم للتبادلات السياسية والثقافية بين الصين والدول التي يتواجد فيها رجال الأعمال الصينيون.

3- الجمعيات الصينية في الخارج:

تعد الجمعيات الصينية في الخارج القوة الأساسية والشكل التنظيمي المهم للمجتمعات الصينية في الخارج، وهي أيضًا جزء عضوي من المجتمع الذي تعيش فيه، اعتبارًا من

عام2016، وصل عدد الجمعيات الصينية في الخارج إلى25000 ، منها ما يقرب من 600 جمعية مهنية مؤثرة. من منظور الاتصال، تكمن أكبر ميزة للمجتمع الصيني في شكله التنظيمي .كمنظمة مدنية في البلد المضيف، أصبحوا وسيطًا يربط بين المجموعة العرقية الصينية والدولة المضيفة بالمقارنة مع الأفراد، غالبًا ما يكون صوت المجتمع كمجموعة أسهل لجذب انتباه المجتمع السائد، لذلك غالبًا ما يتم التعبير عن المطالب والاقتراحات المختلفة للصينيين المغتربين للمجتمع المحلي السائد والحكومة من خلال المجتمع الصيني .

جدير بالذكر أنه كان هناك عدد كبير من "شخصيات النخبة" في الجالية الصينية، بما في ذلك قادة من جميع مناحي الحياة و"قادة الرأي العام ."غالبًا ما يكون قادة الاتحادات الصينية، "القادة الأجانب"، أقوياء اقتصاديًا، ولديهم علاقات سياسية وتجارية واسعة، ودرجة عالية من المشاركة السياسية، ولديهم توجيه قوي للرأي العام في مجتمع الصينيين المغتربين .حتى أن بعض القادة الصينيين المغتربين يحتفظون بعلاقات وثيقة مع المسؤولين على مستويات مختلفة من حكومة البلد المضيف، حتى رؤساء الدول .في العديد من القضايا الجوهرية والرئيسية، غالبًا ما تحافظ الجمعيات الصينية على موقف ثابت مع بلد المنشأ، وهي قوة مهمة في حماية السمعة والمصالح الخارجية للأمة الصينية.[1]

[1] http://www.accws.org.cn/achievement/202007/t20200703_800212550.htm

خلاصة

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نعرض مجموعة من الاستنتاجات جاءت كما يلي:

- ✓ تعتبر دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية الحاضن الأكبر للشتات الصيني والمقدر ب 34 مليون مهاجر صيني، نجد منها 30 مليون بدول جنوب شرق آسيا.
- ✓ يكمن تأثير الشتات الصيني على مستوى دول جنوب شرق آسيا مقارنة بالدول المستقبلة الأخرى وهذا راجع لكثافة العرق الصيني بتلك الدول حيث يمثل تقريبا نصف تعداد السكان هناك، والقرب الجغرافي.
- ✓ نلمس تأثير الشتات الصيني على مستوى قطاعي الأمن الاقتصادي والسياسي بدول جنوب شرق آسيا وعلى مستوى قطاع الامن الاقتصادي في الدول الأخرى.
- ✓ China Town عبارة عن ذاكرة وتاريخ وايديولوجيا وثقافة البلد الأم.
- ✓ إتهام بعض النخب الصين بنشر فيروس كوفيد 19 في العالم خلق بعض الإعتداءات على المهاجرين الصينيين وزرع نوع من الخوف والتهديد تجاههم.
- ✓ محاولة الدياسبورا الصينية لنشر ثقافتها من خلال معاهد كونفوشيوس والدعم المالي من خلال القروض دون شروط والإستثمار.
- ✓ تبقى قوة تأثير الشتات في الدول المستقبلة مرتبطة بمدى التغلغل الاقتصادي وإستقرار الانظمة السياسية وشرعيتها.

خاتمة

خاتمة

إن إيتيمولوجيا ظاهرة الهجرة يأخذنا إلى البدايات الأولى لوجود الإنسان على ظهر هذا الكوكب مرورا عبر حقب التاريخ وصولا به إلى الفترة المعاصرة، إن ظاهرة الهجرة مرتبطة بالإنسان سيرورة وصيرورة، فتطور الإنسان من حيث السلوك و منهج التفكير ومتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية ينعكس آليا على ظاهرة الهجرة فمن خلال دراسة التاريخ تأريخا وتحقيبا يتبين لنا أن الهجرة لم تحافظ على نمطها المستمر من حيث الدوافع والظروف والتداعيات، إن تنقل الإنسان في الماضي كان مرتبط بالبحث عن الغذاء والهروب من قساوة المناخ وندرة المياه وشح الموارد الطبيعية إلى الهجرة من أجل التجارة والعمل فالخوف على حياته الذي تسببه الحروب والنزاعات الإثنية والإضطهاد السياسي فالسياحة وطلب العلم وقوفا عند الهجرة الممنهجة والتي كانت إستراتيجية بعض الدول مثل الصين .

إن صيرورة متغير الهجرة من البعد الاجتماعي مرتبط بالفرد إلى البعد الأمني ساهم فيه عناصر عدة منها بوادر نهاية الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه إلى دويلات والتصفية العرقية للإثنيات وحالات اللجوء افرادا ومجموعات إلى الدول المجاورة وخوف تلك الدول من إنتقال تلك النزاعات إلى اراضيها مما جعلها تبادر إلى إتخاذ اجراءات لمجابهتها، والعنصر الثاني تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب أفغانستان والعراق وظهور الجماعات المتطرفة كرد فعل على الغزو وخطابها التهديدي بنقل الصراع داخل أراضي الدول المحتلة، وبروز مفهوم الاسلاموفوبيا من طرف النخب في الدول الغربية، وكذلك الاجراءات التعسفية والتضييق على حرية التنقل من طرف بعض دول الاستقبال والمنشأ التي ساعدت على ظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية

والتي بدورها استغلت من طرف الجماعات المتطرفة و منظمات الجريمة الدولاتية في زرع اللا إستقرار والعنف والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات وغسيل الاموال.

يعتبر البعد الاقتصادي العامل المهيمن عبر التاريخ على ظاهرة الهجرة سواءا على مستوى دول المنشأ او الاستقبال – نظرية المركز والمحيط–، فالظروف المعيشية السيئة للأفراد نتيجة ضعف التنمية وسوء توزيع الثروة وعبثية التسيير والتخطيط وصور النجاح للمهاجرين سواء على المستوى العلمي والمالي تدفع بالفرد لمغادرة حدود بلده ولو بطريقة غير شرعية متحديا كل الاطر القانونية وسنن الحياة.

إن تأثير المهاجرين على أمن دول الاستقبال مرتبط بمدى قوة مؤسسات الدولة وشرعيتها وبمدى كثافة المجموعات المهاجرة مقارنة بالمجتمع المحلي، فمثلا على مستوى دول جنوب شرق آسيا نجد تأثير الدياسابورا الصينية على مستوى قطاعي الأمن الاقتصادي والسياسي نتيجة التعداد الكبير للمهاجرين الصينيين الذي خلقه القرب الجغرافي، حيث نجد أن اغلب دول شرق آسيا يمثل حجم الدياسبورا الصينية الثلث إلى النصف إلا في سنغافورا فهو أغلبية هذا ما جعله يؤثر على رسم السياسة العامة للدول وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، كما هيمن المهاجرون الصينيون على اقتصاديات الدول من خلال الإستثمارات الضخمة وضخ رؤوس الأموال وأنشاء الشركات والمؤسسات العملاقة والمساهمة بنسب كبيرة في زيادة الناتج المحلي وتطوير البنى التحتية والحد من نسبة البطالة وفي المقابل ظهور عصابات الإجرام والإتجار بالبشر والصراعات الإثنية.

وفي الأخير يبقى تأثير الشتات الصيني على أمن الدول المستقبلة مرتبط بمدى تحقيق الدول المستقبلة لأمنها السياسي الذي هو مرهون بأمنها الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

المصادر

1- القرآن الكريم

الكتب

1- محمد راتول موسى زيان، *الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة* (الجزائر: دار الروافد الثقافية ، 2014).

2- محمد شاعة، *"المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"*، حوليات جامعة الجزائر31(2017).

المجلات

1_ إدريس عطية، *" النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الاوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء"*، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية 1(2018).

2_ حمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسة 212(2018).

3_ صبيحة بخوش، *" التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"*، مجلة القانون المجتمع والسلطة 1(2014).

4_ عبد الفتاح علي الرشدان، *"تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير"*، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية 3(2019).

5_ علي بلعربي، "*أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي*: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الاوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية 2(2019).

6_ محمد بن عمارة، "مفهوم الجريمة المنظمة دوليا و وطنيا"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية 4(2016).

7_ محمد حسان دواجي، محمد سنوسي، "الأضرار الإقتصادية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية: قراءة في واقع تقلص سوق العمل في الجزائر"، مجلة قانون العمل والتشغيل 1(2018).

8_ مراد فول، "*تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري*"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية 01(2017).

9_ نور الدين دخان، "*خطاب الأمننة الكلية واشكاليات التدخل والسيادة في العلاقات الدولية*"، مجلة الناقد للدراسات السياسية 2(2020).

الرسائل الجامعية

أ_رسائل الماجستير

1- إلياس بوزيت، "*حرية تنقل الأشخاص في التشريع الجزائري بين الاطلاق والتقيد*"(رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، 2016).

2- خديجة بتقة، "*السياسة الامنية الاوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية*" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014).

3- رؤوف منصوري، " *الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني*"(رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2، 2014).

4- فايزة بركان، " آليات التصدي للهجرة غير الشرعية" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013).

ب_مذكرات الماستر

1- حنان عنان وليليا بن ساعد، *"الهجرة واللجوء وإنعكاساتهما على أمن الدول: دراسة حالة هجرة ولجوء السوريون نحو أوروبا* "(رسالة ماستر، جامعة قالمة، 2016).

التقارير

1- ماري ماكوليف وبينود خضرية، *"تقرير الهجرة في العالم لعام 2020"*، (المنظمة الدولية للهجرة).

المداخلات

1-إبراهيم سعد الشاكر فزاني، *"الهجرة الغير شرعية والأمن المجتمعي: مفارقة البحث عن الأمن الشخصي المهدد لأمن المجتمعات"*(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين، 17و18 أكتوبر، 2019).

2-حنان حكّار، " *الدياسابورا الصينية في الجزائر: محددات الإنتشار وتحديات الإندماج*" (ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول دراسات المناطق في العلاقات الدولية المناهج والتطبيقات، قالمة، هيليوبوليس، 22 أكتوبر، 2018).

3- سحر محمد إبراهيم غراب، " *دور منظمة الاتحاد الأفريقي في الحد من الهجرة بإفريقيا جنوب الصحراء*"(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين ، 17و18 أكتوبر، 2019).

4-عبد العظيم بن صغير، " *جدلية العلاقة بين الأمن بالمنظور الواقعي والأمن الإنساني في ظل التهديدات التقليدية واللاتماثلية*" (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني، ورقلة، 30 -31 جانفي ، 2017).

5-محمد معمر، " حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها "(ورقة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي حول ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ألمانيا، برلين ، 17و18 أكتوبر، 2019).

الجرائد

1-صحيفة الشعب اليومية، الصين أكبر مصدر للمهاجرين للإستثمار في العالم، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22،

http://arabic.people.com.cn/96604/7223765.html

المواقع الإلكترونية

1- أبو فيصل البدراني، " *أحكام الهجر والهجرة في الإسلام*"، اطلع عليه بتاريخ 11 مارس، 2021،

https://archive.org/download/ktp2019-bmsk11195/ktp2019-bmsk11195.zip

2- سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 8، " *النازحون المشردون داخليا في القانون الدولي الإنساني 2008*"، اطلع عليه بتاريخ 25 مارس2021،

https://mezan.org/post/8797/النازحون+"المشردون+داخلياً"+في+القانون+الدولي+الإنساني

3- أحمد نوري النعيمي ، " *البنيوية العصرية في العلاقات الدولية*"، اطلع عليه بتاريخ 29 ماي 2021،

https://iasj.net/iasj/download/81fe41fe59691042

4- صباح بالة، " *مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية*"، اطلع عليه بتاريخ 22 مارس، 2021،

https://political-encyclopedia.org/dictionary/ مدرسة كوبنهاغن في تفسير الدراسات الأمنية

5- حفيظة مكي، " *النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن: دراسة في الأبعاد والمستويات*"، اطلع عليه بتاريخ 28 مارس، 2021، www.acrseg.org/41405

6- خالد بومنجل، " *النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية*"، اطلع عليه بتاريخ 27 أفريل، 2021،

https://www.ssrcaw.org /ar/show.art.asp?aid=532199

7- الجمعية العامة للأمم المتحدة، *"الإعترافية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم سنة 1990"*، قرار رقم 185/45، اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021،

https://www.oic-iphrc.org/ar/data/docs/legal_instruments/Basic_IHRI/295932.pdf

8- الإطار الإعترافي للقانون الدولي للهجرة على المستوى الدولي، اطلع عليه بتاريخ 09 ماي، 2021،

https://maraj3.com/2011/01/framework-convention-international-law-migration-global-level/

9- الجمعية العامة للأمم المتحدة، *إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين* "، القرار رقم 71/1 بتاريخ 03 أكتوبر 2016، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2021،

https://www.iom.int/sites/default/files/our_work/ODG/GCM/NY_Declaration_AR.pdf

10- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الإعتراف العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، القرار رقم 195/73 الصادر في 11 جانفي 2019، اطلع عليه بتاريخ 08 ماي، 2021، https://www.un.org/ar/ga/73/resolutions.shtml

وكالة الأمم المتحدة للهجرة، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاستراتيجيّة الإقليميّة 2020-2024، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

https://www.iom.int/sites/default/files/ar_middle_east_and_north_africa_regional_strategy_2020-2024.pdf

11- اللجنة الاستشارية لسياسات منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة العادلة في الشرق الأوسط، مذكرة نقاش لواضعي السياسات، الحوارات الاقاليمية حول الهجرة التي تشمل البلدان في الشرق الاوسط وإفريقيا، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-eirut/documents/publication/wcms_736238.pdf

12- فرانس24/ أ ف ب، الولايات المتحدة وغواتيمالا توقعان إعترافية "دولة ثالثة آمنة" المثيرة للجدل حول طالبي اللجوء، اطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2021،

https://www.france24.com/ar/20190727-الولايات-المتحدة-غواتيمالا-إعترافية-دولة-ثالثة-آمنة-المثير-للجدل-طالبي-اللجوء

13- فيليب إنغلِر وآخرون، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، صندوق النقد الدولي، اطلع عليه بتاريخ 11 ماي، 2021،

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/06/19/blog-weo-chapter4-migration-to-advanced-economies-can-raise-growth

14- القاموس العملي للقانون الإنساني، مصطلح إرهاب، اطلع عليه بتاريخ 12 ماي، 2021،

https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/rhb

15- راغدة بهنام، *المفوضية الاوروبية تنفي وجود رابط بين الهجرة والإرهاب*، اطلع عليه بتاريخ 14 ماي، 2021،

https://aawsat.com/home/article/2791216

16- محمد صخري، "دور الشركات متعددة الجنسيات في تهديد الأمن البيئي"، اطلع عليه بتاريخ 28 ماي، 2021،

البيئي-الأمن-دور-الشركات-متعددة-الجنسيات-في-تهديد/https://www.politics-dz.com

17- اللجنة الاستشارية لسياسات منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة العادلة في الشرق الأوسط، 148.

The classic diasporas: http://aaari.info/notes/09-04-10Shih.pdf

18- أحمد طاهر، صينيو المهجر قوة داعمة ل "بكين" أم داعمون لأوطانهم، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22،

https://arb.majalla.com/node/92026/صينيو-المهجر

19- الصين، المغتربون الصينيون والأجانب من أصل صيني يبلغون 50 مليون في شتى أنحاء العالم ، اطلع عليه بتاريخ 2021/05/22،

http://arabic.china.org.cn/china/txt/2011-12/20/content_24203138.htm

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- academy for cultural diplomacy, Chinese Diaspora Across the World: A General Overview,
2- http://www.accws.org.cn/achievement/202007/t20200703_800212550.htm
3- https://baike.baidu.com/item/华侨
4- https://www.culturaldiplomacy.org/academy/index.php?chinese-diaspora
5- https://www.irsem.fr/data/files/irsem/documents/document/file/2661/CARGO2014-4-Diaspora-chinoise.pdf
6- Huysmans, Jef and Squire, Vicki. *Migration and Security*. In: Dunn Cavelty, Myriam and Mauer, Victor eds. Handbook of Security Studies. London, UK: Routledge, 2009), 1.
7- OLIVIER BRAULT. THE CHINESE DIASPORA: CHINA‘S INSTRUMENT OF POWER.
8- Pauline Rouillon. LA CHINE D’OUTRE-MER:UNE DIASPORA D’INFLUENCE ?, CARGO MARINE (2014: CENTRE D’ETUDES STRATEGIQUES DE LA MARINE),4

9- SCHOOL OF ADVANCED AIR AND SPACE STUDIES , AIR UNIVERSITY, MAXWELL AIR FORCE BASE, ALABAMA , JUNE 2010, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/AD1019223.pdf

10- The Chinese Communist Party and the Diaspora , Beijing's extraterritorial authoritarian rule By Oscar Almen. march 2020/file:///C:/Users/pc/Downloads/FOIMemo7052.pdf

11- Zhipeng Li. Carine Pina-Guerassimoff, La Chine et sa nouvelle diaspora: la mobilité au service de la puissance, https://journals.openedition.org/e-migrinter/351

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل: 01	لمحة عن المهاجرين الدوليين	27
الشكل: 02	المهاجرون الدوليون بحسب مناطق الإقامة الكبرى من 2005 إلى 2019 (بالملايين)	28
الشكل: 03	بلدان المقصد (العمود الأيسر) والبلدان الأصلية (العمود الأيمن) الرئيسية العشرون في 2019 (بالملايين)	29
الشكل: 04	بلدان الهجرة الخارجة العشرون الرئيسية في عام 2019 (بالنسبة المئوية)	30

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	حقائق وأرقام رئيسية مستمدة من تقريري الهجرة في العالم، 2000 و2020	25
الجدول 02	المهاجرون الدوليون، 1970-2019	26

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص الدراسة	
خطة البحث	
مقدمة عامة	10
الفصل الأول: الهجرة كمعطى مجتمعي أمني في العلاقات الدولية	
تمهيد	21
المبحث الأول: الهجرة والمفاهيم ذات الصلة	22
المطلب الأول: تعريف الهجرة	22
المطلب الثاني: أشكال الهجرة	31
المطلب الثالث: دوافع الهجرة الدولية	35
المبحث الثاني: الأمن من منظار العلاقات الدولية	38
المطلب الأول: الواقعية الجديدة	38
المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية	41
المطلب الثالث: اللبرالية المؤسساتية أو اللبرالية الجديدة	43
المطلب الرابع: الدراسات النقدية للأمن	45
خلاصة	56

الفصل الثاني: تداعيات المجموعات المهاجرة على الأمن الدولي	
تمهيد	58
المبحث الأول: الهجرة ضمن النقاشات الدولية	59
المطلب الأول: الإتفاقيات الدولية حول الهجرة والمهاجرين	59
المطلب الثاني: الإتفاقيات الدولية الاقليمية حول الهجرة والمهاجرين	65
المطلب الثالث: إتفاقيات التعاون الثنائية حول الهجرة والمهاجرين	68
المبحث الثاني: تداعيات الهجرة على أمن الدول المستقبلة	69
المطلب الأول: أثر الهجرة على الأمن الإقتصادي للدول المستقبلة	69
المطلب الثاني: أثر الهجرة على الأمن المجتمعي للدول المستقبلة	72
المطلب الثالث: تداعيات الهجرة على الأمن العسكري للدول المضيفة	77
المطلب الرابع: أثر المجموعات المهاجرة على الأمن البيئي في الدول المضيفة	80
خلاصة	83
الفصل الثالث: الدياسبورا الصينية وتداعياتها على أمن الدول المضيفة	
تمهيد	85
المبحث الأول: التطور التاريخي للدياسبورا (الشتات) الصينية في العالم	86
المطلب الأول: إيتيمولوجيا الشتات الصيني ودوافع الهجرة	86
المطلب الثاني: المسارات الكبرى للشتات الصيني	89
المطلب الثالث: محددات الدياسبورا الصينية	92

المبحث الثاني: أثر الشتات الصيني على الدول المضيفة	93
المطلب الأول: أهمية الشتات الصيني في التنمية بالنسبة للدول المضيفة	94
المطلب الثاني: تنامي قوة الشتات الصيني وتداعياته على الدول المضيفة	95
المطلب الثالث: الحزب الشيوعي الصيني وعلاقته بالشتات وآليات تأثير اللوبي الصيني على المجتمع المضيف	96
خلاصة	101
خاتمة	103
قائمة المراجع	106
قائمة الأشكال	115
قائمة الجداول	117
قائمة المحتويات	119